TRENDS GLOBAL
تـرينـدز جلـوبـال

رؤى
فرانكوفونية

Visions Francophones

العدد 14

FRANCE VIRTUAL OFFICE

رؤى فرانكوفونية

يُعنى التقرير بتقديم أهم الأفكار والرؤى، التي تناولتها المجلات والدوريات الأكاديمية أو الثقافية والإذاعات الرصينة الفرنسية، لما لهما من مكانة خاصة كمنصتين ورافدين أساسيين للرؤى الفرانكوفونية المعاصرة.

تهدف المجلة إلى نقل هذه الرؤى والمناقشات العلمية والبحثية إلى القارئ العربي، لتكون جسرًا يربط بين العالمين، ويُبرز أهم ما يشغل المجتمع العلمي والبحثي في فرنسا. كما تسعى إلى إلقاء الضوء على كيفية الاستفادة من هذه الأفكار وإثراء النقاش العلمي والثقافي في العالم العربي.

مقدمة

يضم هذا العدد من النشرة ثلاثة برامج إذاعية وملفًّا فكريًّا تسلط الضوء على عمق الانزياحات الجيوسياسية والتحولات الهيكلية التي يمر بها العالم المعاصر, عبر قراءة تقاطعية لاستكشاف كيف أضحت الملاعب الرياضية وميادين البحث الأكاديمي مرايا عاكسة لأزمة التعددية الدولية, وتراجع حياد المؤسسات العابرة للقوميات, وتصاعد النفوذ الأحادي للقوى الكبرى والمال في توجيه المشهد العالمي والتحولات الكبرى التي يشهدها علم الجيوسياسة والنظام الدولي في القرن الحادي والعشرين, موضحًا أن القوة لم تعد تُقاس بالقدرات العسكرية والجغرافيا التقليدية وحدهما, وإنما أصبحت ترتبط أيضًا بالتكنولوجيا, والذكاء الاصطناعي, والبيانات, والبنية الرقمية, والمناخ, والعواطف الجماعية, والسرديات السياسية.

في المستوى الأول, يأتي مونديال 2026 وسقوط واجهة "حياد الرياضة"؛ ففي تغطية موسعة لمجريات بطولة كأس العالم 2026, كشفت النقاشات المتخصصة عن محطة مفصلية يُمكن تسميتها "مونديال المكاشفة"؛ حيث أُزيلت الأقنعة عن الممارسات والضغوط السياسية, التي كانت تُدار سابقًا خلف الكواليس. لم يعد الهيكل التنظيمي للاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) يُمثل سلطة رياضية محايدة تُطبق القوانين بتجرد, وإنما أظهر تبعية مقلقة للنفوذ السياسي والتجاري للدولة المضيفة. وتتجلى أبرز مظاهر هذا التسييس في مظاهر عدة؛ منها التدخل السياسي المباشر في القرارات التأديبية, الذي تمثل في التدخل المباشر للرئيس الأمريكي, دونالد ترامب, لدى رئيس الفيفا, جياني إنفانتينو؛ للضغط من أجل إلغاء عقوبة الإيقاف الناتجة عن البطاقة الحمراء للمهاجم الأمريكي, فولارين بالوغون. هذا التجاوز الصريح للوائح اللجان القضائية والتأديبية أسقط مصداقية "الفيفا", وأكد خضوعه للضغوط الأحادية.

هناك أيضًا ازدواجية المعايير وسياسات التمييز, حيث امتدت الأزمة لتشمل الشؤون التنظيمية واللوجستية؛ بدءًا من التضييق والحظر اللوجستي الذي طال المنتخب الإيراني ومنعه من الإقامة في أراضي الدولة المضيفة, مرورًا بحرمان آلاف المشجعين الأفارقة واللاتينيين من الحصول على التأشيرات, وصولًا إلى الواقعة الصادمة المتمثلة في منع وترحيل الحكم الصومالي الدولي عمر عبدالقادر أرتان (أفضل حكم في أفريقيا) وإبعاده من الأراضي الأمريكية, في ظل صمت تام ومريب من الاتحاد الأفريقي لكرة القدم (الكاف).

يتضح هذا التسييس بصورة أكبر في انقلاب موازين القوى وتغليب "المنتج التجاري"، حيث أوضحت التحليلات أن "الفيفا" لم يعد يُملي شروطه على الدول التنظيمية كما كان سابقًا، وإنما أصبح بحاجة ملحة للأسواق الشمالية الأمريكية التي تستحوذ وحدها على 40% إلى 50% من حجم التجارة الرياضية العالمية. وبناءً عليه، تحولت اللعبة إلى "منتج تجاري" محكوم بحسابات الرعاة، وتوقفات الإعلانات المفروضة تجاريًا، والعمل على ضمان بقاء النجوم التسويقيين (أمثال ليونيل ميسي) لأطول فترة ممكنة لحماية أسعار التذاكر والقيم الإعلانية.

في المستوى الثاني، تأتي "الميادين المحظورة"، وصراع إنتاج المعرفة الجيوسياسية، حيث ينعكس التوتر الدولي وتراجع الحريات المبدئية على ميدان البحث العلمي والأكاديمي؛ فقد استعرض الخبراء التحديات العميقة التي تواجه العلوم الاجتماعية والسياسية في الوصول المباشر إلى مناطق الصراع والدول ذات الأنظمة المغلقة. ولم تعد الصعوبات الميدانية تقتصر على الموانع الأمنية القاسية أو القمع المباشر، بل امتدت لتشمل بيروقراطية التراخيص، وتشديد سياسات التأشيرات، وتزايد الضغوط السياسية التي تُمارس حتى داخل البيئات الأكاديمية الغربية عبر تقليص التمويل واستهداف الأبحاث المحرجة سياسيًا.

وأمام هذه العوائق الميدانية، فرضت المنهجيات البديلة نفسها على ساحة التحليل؛ منها الميدان الرقمي وفضاء البيانات (Datasphere): فأضحى الفضاء السيبراني امتدادًا مكملًا للميدان الفيزيائي. فمن خلال تتبع المسارات السيبرانية والموجهات (Routers) والبنية التحتية للشبكات -كما حدث عند اكتشاف استراتيجيات الضم الروسي لجزيرة القرم رقميًا قبل إعلانها- استطاع الباحثون قراءة التطورات الجيوسياسية للدول المغلقة عن بُعد.

غير أن الباحثين حذروا من الانسياق خلف الذكاء الاصطناعي دون احتراز منهجي؛ إذ إن الرقمنة تخلق "وهمًا بشمولية المعلومات"، فيما تظل مناطق واسعة (كدول الساحل الأفريقي) مظلمة رقميًا وغير مدونة نصيًا. كما تفتقر الترجمات الآلية للغات النادرة إلى الاستيعاب الدقيق للمفاهيم والأبعاد الثقافية والسياسية المعقدة.

تشير الحلقة إلى أن الأبحاث المعاصرة تتجه لنقل مركز الثقل البحثي إلى الدول المجاورة للمناطق المغلقة (مثل استقراء الأوضاع الروسية عبر أبحاث ميدانية في مولدوفا أو قرغيزستان)، إضافة إلى الاستفادة من خبرات العلماء والباحثين المنفيين والمستضافين عبر برامج حماية أكاديمية (مثل برنامج PAUSE) للإبقاء على تواصل حي مع حقائق المجتمعات المعزولة.

ثم يأتي ملف العدد في المستوى الثالث، "الجيوسياسة في عشرين سؤالًا"، ليمنح هذين المسارين إطارهما النظري الجامع؛ فهو يقرأ عودة الجيوسياسة إلى مركز التفكير بوصفها استجابة معرفية لانكشاف السؤال الأول عن علاقة المكان بالقوة، ويقدّم عُدّة مفاهيمية متكاملة لفهم اللحظة الراهنة: نظام دولي ثنائي في قمته متعدد في حركته، ولا-ليبرالية صاعدة بوصفها صيغة جديدة للسلطة لا ارتدادًا إلى الماضي، وتحالفات تُقرأ بمنطق المعضلات، ومجال جيوسياسي يتسع ليشمل البيانات والتكنولوجيا والمناخ والفضاء، وصولًا إلى إدخال البعد الإدراكي والعاطفي -الإذلال والكرامة والخوف والذاكرة- في صلب التحليل الاستراتيجي، وهو البعد الذي يمنح مواد العدد الأخرى، من تعبئة الجماهير إلى تسييس المعرفة، عمقها التفسيري الأخير.

تتقاطع خيوط النشرة لتؤكد أننا نعيش في مرحلة تراجع حاد لقواعد العولمة والتعددية التقليدية، وأن ما شهده المستطيل الأخضر من هيمنة أحادية وتغليب للمال والسياسة هو ذاته ما يعانيه الباحث الأكاديمي في سعيه لإنتاج حقيقة علمية مجردة بعيدة عن التسييس وهيمنة السلطة. إن الحفاظ على المبادئ الأخلاقية والمؤسسية في وجه هجمات "إنتاج الجهل" وتسييس الفضاءات العامة يستدعي استعادة الوعي النقدي لدى الشعوب والفاعلين، والتزام أعلى درجات الصرامة المنهجية، سواء عند إدارة البطولة الأكثر شعبية في العالم، أو عند تفكيك تعقيدات النظام الدولي المعاصر. ويشرح كيف انتقل العالم من مرحلة الأحادية القطبية إلى نظام تتصدره منافسة أمريكية-صينية ضمن بيئة دولية أكثر تعددًا وتعقيدًا، حيث تتغير طبيعة التحالفات، وتتداخل المصالح الاقتصادية والأمنية، ويبرز مفهوم السيادة التقنية والمرونة الاستراتيجية. كما يناقش صعود اللا-ليبرالية، وإعادة تعريف مفهوم القوة، وتأثير الهوية والذاكرة والمشاعر في صناعة القرار الدولي، ليقدم رؤية معاصرة للجيوسياسة بوصفها علمًا يفسر تفاعل الجغرافيا مع الاقتصاد والتكنولوجيا والقانون والثقافة في تشكيل النظام العالمي الجديد.

برامج إذاعية

1 كأس العالم 2026: النظام العالمي الجديد يفرض نفسه على المستطيل الأخضر

تنطلق حلقة البودكاست، المذاعة قبل أسبوع من نهائي مونديال 2026، من مفارقة صارخة: البطولة التي يُفترض أنها عيد كوني للكرة، تتحول إلى مسرح مكثّف للتوترات الدولية؛ فالدول المنظِّمة الثلاث (الولايات المتحدة والمكسيك وكندا) على خلاف سياسي وتجاري، والمنتخب الإيراني مُجبر على مغادرة الأراضي الأمريكية كل ليلة للمبيت في المكسيك، وأفضل حكم أفريقي حُرم من التأشيرة الأمريكية، وجماهير مُنعت من دخول البلاد، ودونالد ترامب يتصل برئيس الفيفا لإلغاء بطاقة حمراء، فضلًا عن "استراحات التبريد"؛ بسبب الحرارة وسطوة الرعاة على المسابقة. الإشكالية المركزية التي تنتظم حولها الحلقة هي: هل مونديال 2026 هو الأكثر "جيوسياسية" في التاريخ، وماذا يكشف عن حالة النظام الدولي الراهن؟

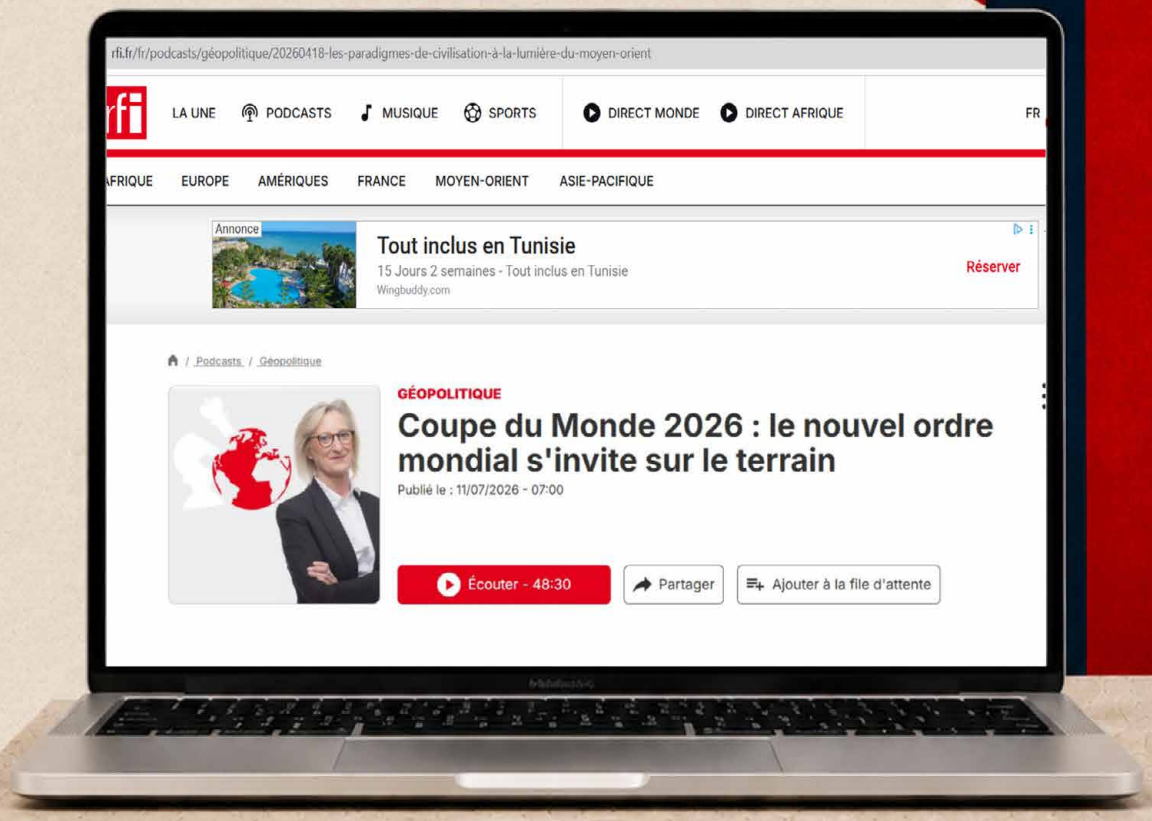

تستضيف الحلقة ثلاثة متخصصين يقدمون زوايا مختلفة لفهم كرة القدم: بيم فيرشورين الذي يدرس علاقة الرياضة بالقوة والنفوذ والحوكمة، وستيفان فلوقاري الذي يحلل معنى كرة القدم ومكانتها في المجتمع، وأوليفييه برون الذي ينقل التحولات والأحداث الرياضية من منظور إعلامي. ويجيب الضيوف الثلاثة، كلٌّ من زاويته، بالإيجاب، مع تباين لافت للانتباه في التفسير: الفيلسوف يقارب المسألة من باب الهوية والتاريخ، والباحث من باب أزمة التعددية الدولية والمؤسسات، والصحفي من باب المصالح التجارية والانتخابية داخل "الفيفا".

يُطرح السؤال الافتتاحي البديهي: لماذا كرة القدم أكثر من مجرد كرة قدم؟

يفتتح الفيلسوف ستيفان فلوكاري النقاش بتفسير الشعبية الكونية للعبة؛ فكرة القدم رياضة "بسيطة بساطة التحية"، لا تتطلب عتادًا ولا مهاراتٍ مسبقة، تُمارَس في الشارع وساحة المدرسة. لكن سرّ صعودها الجيوسياسي في القرن العشرين يكمن، برأيه، في طابعها الوطني والعابر للأوطان في آن واحد؛ فهي تحشد الجماهير وتشحن الملاعب بالعاطفة، وقد وُرثت من رياضات أفَلَت (كالجمباز وسباق الدرّاجات بصيغته الوطنية القديمة) عن وظيفة تمثيل الأمم في مواجهة بعضها.

ويقدّم "فلوكاري" إضافة نظرية لافتة حين يربط الكرة بـ"لعب الهويات"؛ فبوصفه ابنًا لأب إيطالي مجنَّس وأم فرنسية، عاش شخصيًّا تمزُّق الانتماء المزدوج في المنافسات الكبرى. ومن هنا، يدعو إلى تفهّم مساندة فرنسيين من أصول مغربية أو جزائرية أو تونسية لمنتخبات بلدانهم الأصلية، مستعينًا بمفهوم فرويد عن "الرواية العائلية"، فكل منا يتخيّل أصوله، ويعيد تمثُّلها عاطفيًّا، وكأس العالم مناسبة لإعادة تمثيل هذا التخيل الداخلي.

ويضيف الباحث بيم فيرسخورن بُعدًا مؤسسيًّا للحوار؛ فالطابع الجيوسياسي ليس عفويًّا، وإنما خيار متعمَّد من "الفيفا" والاتحادات الدولية، التي بنت منافساتها على الجنسية والأناشيد الوطنية والأعلام واستعراض الوفود، على غرار الألعاب الأولمبية. هذا "العزف على الوتر الوطني، إن لم نقل القومي"، هو ما صنع شعبية اللعبة وكونيتها، لكنه أيضًا ما يجعلها قابلة للاختراق من التوترات الجيوسياسية.

ويؤكد الصحفي أوليفييه برون أن الكرة "أكثر الرياضات كونيةً لأنها لا تكلّف شيئًا"؛ إذ يمكن اللعب حتى بكرة من ورق مضغوط، كما شوهد في أفريقيا. ويقارنها بسباق الدراجات الذي يتطلب عتادًا مكلفًا، مفسّرًا بذلك ضعف الحضور الأفريقي فيه (متسابق أفريقي واحد في طواف فرنسا الجاري). فالمونديال، نظريًّا، يمثّل الكونية بامتياز، وإن كان "برون" يستدرك: "ربما ليس تمامًا هذه السنة".

الكرة كتنفيس للتنافسات الوطنية (الكاثارسيس)

يطرح المقدّم سؤال الكرة كساحة "تطهير" (catharsis) للخصومات بين الأمم. ويجيب "برون" بمثال ميداني دالّ، حيث إنه في مباراة فرنسا والمغرب، أعدّت RFI تقريرًا من داكار عن انحياز السنغاليين، فتبيّن أن الأغلبية ساندت "الزُرق" الفرنسيين لا المغرب؛ بسبب احتدام الخصومة السنغالية-المغربية منذ نهائي كأس أفريقيا الأخيرة؛ أي أن التضامن القاري ينهار أمام التنافس الإقليمي. ويؤكد فيرسخورن أن الساسة يوظّفون انتصارات منتخباتهم، وهو ما يغذّي تسييس الكرة باستمرار. ويعمّق "فلوكاري" البعد التاريخي للأمر، فقد نشأت كأس العالم عام 1930 وسط تحفّظ أوروبي (غياب الإنجليز)، وأقيمت النسختان الأولى والرابعة (1930 و1950) خارج أوروبا؛ لأن القارة كانت مسرحًا لتوترات قومية قادت إلى حربين عالميتين، وكانت الكرة "انعكاسًا" لها. ثم يسوق مقارنة ستتردد في الحلقة؛ إذ إن العالم لم يشهد تدخلًا سياسيًّا في الكرة بقوة "واقعة ترامب" منذ إيطاليا الفاشية في الثلاثينيات، وهي مقارنة ثقيلة الدلالة تضع سلوك الرئيس الأمريكي في سياق تاريخي إنذاري.

أزمة التعددية الدولية - الأطروحة المفتاحية للحلقة

يقدّم فيرسخورن ما يمكن اعتباره العمود الفقري التحليلي للحلقة؛ ومفاده أن مونديال 2026 أكثر جيوسياسيةً من سابقيه، ليس بسبب عدد المنتخبات، بل لأنه ينعقد في لحظة أزمة التعددية الدولية multilatéralisme؛ أي أزمة منظومة القواعد المشتركة والمؤسسات فوق الوطنية التي تنظّم السلم والحرب والتجارة. فما يجري خارج الرياضة يتكرر داخلها: رؤساء دول يتجاوزون المؤسسات الدولية، وتدخّل ترامب في الإجراءات التأديبية للفيفا "عَرَضٌ نموذجي" لهذا التآكل. إنه، بتعبيره، "عودة الدول ورؤساء الدول" على حساب فكرة القواعد الملزمة للجميع؛ إنها ظاهرة لا تخص ترامب وحده وإن كان رمزها الأبرز.

ويوافق "فلوكاري" بصورة بليغة: المونديال "كعيد الميلاد أو عيد ميلادك؛ حيث تجتمع العائلة، لكن قيمة الاجتماع رهن بحالة العلاقات". ويتساءل: كيف كان سيبدو هذا المونديال لو حضرته إسرائيل والصين والهند وأوكرانيا وروسيا؟ ثم يعدّد الضحايا الفعليين: الإيرانيون الذين "نالوا نصيبهم كاملًا من الأذى"، والحكم الأفريقي الذي تعرّض لمعاملة "لا توصف"، وسيناتورة باراغوايانية أساءت عنصريًّا إلى لون بشرة قائد المنتخب الفرنسي. خلاصته: توترات العام كله تتكثّف في شهر المونديال، والجديد النوعي هو الموقع الذي احتله ترامب؛ "هذا ما يغيّر المعادلة فعلًا".

"التشارك" المتعذّر - أمريكا والمكسيك وكندا

يذكّر فيرسخورن بأن التسعينيات، ذروة التعددية (اتفاقيات تجارية، ومحاكم دولية، ومعايير فوق وطنية)، شهدت تقاربًا تجاريًّا وسياسيًّا بين الدول الثلاث، قبل أن تفكّكه العشرية الأخيرة، وولايتا ترامب تحديدًا. والمفارقة أن تنظيم المونديال المشترك لم يُنتج أي تقارب؛ فقد فشلت المفاوضات التجارية الثلاثية في أثناء البطولة نفسها. ومن هنا، يأتي استنتاجه النظري المهم: الرياضة تعكس التحولات الجيوسياسية ولا تصنعها؛ فهي مرآة للتوترات أو لحظات الانفراج، ونادرًا ما تكون محرّكًا لها، وهو موقف يخالف الخطاب الرومانسي عن "دبلوماسية الكرة".

ويترجم "برون" ذلك بالأرقام: فـ78مباراة من أصل 104 على الأراضي الأمريكية؛ أي أن "التشارك" محدود أصلًا، وقد مُنحت كندا والمكسيك "الفُتات"، حتى مباراة الافتتاح "الحقيقية" في المكسيك جرى تحجيمها بافتتاحيات موازية أمريكية وكندية. "حصة الأسد أمريكية، والهيمنة كاملة"، ولم يكن للشريكَين ما يعترضان به. ويضيف "برون" ملاحظة غير مسبوقة في تاريخ الفيفا: "إنها المرة الأولى التي يسلّم فيها الفيفا مفاتيح الشاحنة لرئيس دولة"، فحتى بوتين (2018)، والقطريون (2022)- بشهادة مَن غطّى تلك النسخ- "بذلوا جهدًا" وقدّموا تنازلات. أما هنا، فالرسالة كانت: "خذ المفاتيح وافعل ما يحلو لك".

التوسيع إلى 48 منتخبًا: بين الاعتراف بأفريقيا والحساب الانتخابي

تشكّل مشاركة 10 منتخبات أفريقية (سابقة تاريخية) محور سجال هو الأغنى في الحلقة؛ إذ يرى فيرسخورن في التوسيع هدفًا تجاريًّا معلنًا؛ توسيع السوق وإعادة توزيع العوائد على الاتحادات الأعضاء الـ211، فضلًا عن خطاب "تطوير الكرة"، فيما يقدم "برون" القراءة الأكثر حدّة: التوسيع نفعي بحت وانتخابي بحت من جاني إنفانتينو. فأفريقيا تملك 54 صوتًا من 210 في انتخابات الفيفا، والذي يريد إعادة انتخابه، فإن عليه أن يُرضي القارات الثقيلة تصويتيًّا. ويكشف "برون"، شاهدًا عن قرب، أن انتخاب باتريس موتسيبي رئيسًا للكاف تمّ باختيار من "الفيفا" ثم فُرض فرضًا رغم وجود مرشحين جديرين. ويحذّر من مشروع مونديال 64 منتخبًا عام 2034: "هل ستبقى هناك حاجة لتصفيات حين يتأهل بلد من كل ثلاثة؟ سيكون الأمر فجًّا وغير معقول". أما رياضيًّا، فيفكك "برون" خطاب "صعود الكرة الأفريقية" بالأرقام: منتخبان فقط في ثُمن النهائي وواحد في ربع النهائي، تمامًا كالنسخ السابقة، رغم مضاعفة عدد المتأهلين، علمًا بأن النظام الجديد يؤهّل من الأدوار الأولى فريقين من كل ثلاثة بدلَ واحد من اثنين. إن عبور 9 منتخبات من 10 للدور الأول إنجاز نسبي إذن، لا ثورة.

يتخذ "فلوكاري" موقفًا وسطًا، فيرى أن فرحة الأفارقة مشروعة "وأنا سعيد لهم"، لكن يجب رفض القراءة "الملائكية"؛ فخلف الحضور الأفريقي مصالح جبّارة. ثم يفجّر الملف الأعمق: هذا المونديال الأمريكي كان يجب، جيوسياسيًّا، أن يُقام عام 2022 بدلًا من قطر. ويستعيد واقعة ميشيل بلاتيني، الذي كان سيصوّت للأمريكيين قبل "غداء غامض" مع الرئيس ساركوزي حوّل صوته إلى قطر، والتحقيق الفيدرالي الأمريكي المفتوح بلا سقف مالي في أسباب خسارة أمريكا ملف 2022. ومن هنا، تأتي العلاقة "المعقّدة والإشكالية" بين إنفانتينو وإدارة ترامب؛ فالفيفا مدين لواشنطن بتعويض رمزي. وترامب الذي سبق أن صرّح بأن "كرة القدم الحقيقية هي الأوروبية"، وبأن على الأمريكيين تغيير اسم كرتهم، يحتاج إلى المونديال؛ كي ينسى الناخبون التضخّمَ و"مغامراته العسكرية الكارثية". ويشير "فلوكاري" إلى أن ترامب لم يكن البادئ في "قضية بالوغون" (البطاقة الحمراء الملغاة)؛ ما يوحي بشبكة قرار أوسع من شخص الرئيس.

الحالة الإيرانية - انتصار منقوص للكونية

يقدّم فيرسخورن حصيلة مزدوجة؛ مشاركة إيران في ذروة مواجهة عسكرية بينها وبين واشنطن انتصار للفيفا ولمبدأ الكونية، وتجاوز الجيوسياسة دليل على أن هذه الفكرة "مازالت ممكنة"، لكنه يرى أن شروط المشاركة كانت مهينة؛ فاللاعبون يبيتون في المكسيك ويُمنعون من البقاء في أمريكا بعد مبارياتهم المسائية؛ ما يضرب مبدأ الإنصاف الرياضي في الصميم. ويردّ "فلوكاري" بسخرية لاذعة تختزل نفاق المنظومة: الفيفا الذي "وجد مادة غامضة في اللوائح لإلغاء بطاقة حمراء، لم يجد في اللوائح ما يتيح

لفريق أن ينام على الأرض التي يلعب عليها"؛ جملة تكثّف أطروحة الحلقة كلها: المؤسسة الدولية تُطوّع قواعدها لإرضاء القوي وتعجز عن حماية الضعيف.

اللامساواة البنيوية وحدود الكونية

يوسّع فيرسخورن العدسة: وراء خطاب الكونية، تتفاقم اللامساواة في رياضة النخبة عالميًّا؛ فالمنتخبات الأفريقية والآسيوية تعجز عن المنافسة الفعلية (والمغرب استثناء نادر)، ولم يعد بمقدور بلد أفريقي استضافة أولمبياد. ويضيف بُعدًا غائبًا عن المقدمة: الكرة النسائية، المحرومة من الاستثمار المالي والإعلامي والسياسي في كل مكان تقريبًا عدا الولايات المتحدة.

ويهبط "برون" بالمسألة إلى الاقتصاد الصريح: الكرة النسائية "لا تُدرّ مالًا"، والملاعب صغيرة وفارغة حتى في فرنسا. ثم يستخلص نتيجة بنيوية من تضخيم البطولات: توسيع كأس أفريقيا من 16 إلى 24 منتخبًا فأكثر يعني أن دولًا معدودة فقط (جنوب أفريقيا، والمغرب، ومصر، وربما الجزائر) ستحتكر التنظيم، وستُضطر بلدان جنوب الصحراء إلى ترشيحات مشتركة، والمصير ذاته ينتظر مونديالَي 48 و64 "سندور دائمًا حول الأسماء نفسها". فالتوسيع، المسوَّق باسم الدمقرطة، يُنتج عمليًّا مركزيةً أشد.

الإشكال الأخلاقي وتدخل ترامب: البطاقة الحمراء وإسقاط استقلالية الفيفا

سلط الضيوف الضوء على أحد أكثر العوارض إثارة للجدل في تاريخ كأس العالم، المتمثل في التدخل المباشر للرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، لدى رئيس الفيفا جياني إنفانتينو. وتتلخص الحادثة في إلغاء عقوبة الإيقاف الناجمة عن البطاقة الحمراء للاعب الأمريكي، فولارين بالوغون -التي تفرض عقوبة التوقف التلقائي لمباراة واحدة بموجب اللوائح- عبر تفعيل استثنائي وغير مألوف لـ"المادة 27" (المتعلقة بوقف التنفيذ الموقت). هذا الإجراء لم يُسجل له مثيل على مستوى بطولة كأس العالم منذ عقود، حيث أظهر خضوع السلطة الكروية العليا للضغط السياسي المباشر من البيت الأبيض؛ لخدمة مصالح أمريكية بحتة.

من هنا، فإن استقلالية اللجان القضائية التابعة لـ"الفيفا" باتت مجرد "واجهة رسمية"، وأن القرارات التأديبية تحولت إلى أوراق مفاوضات سياسية تُفقد "الفيفا" مصداقيته أمام جميع الاتحادات القارية الملتزمة بقواعد الانضباط.

الصمت القاري وهشاشة المؤسسات: قضية الحكم الصومالي

استعرض البودكاست تفاصيل حادثة منع الحكم الصومالي عمر عبدالقادر أرتان (أفضل حكم في أفريقيا لعام 2025) من دخول الأراضي الأمريكية, وإبعاده تحت ذريعة قيود الهجرة و"التهديدات الأمنية", وما يترتب على ذلك من نتائج جيوسياسية. ويبدى المحللون استغرابهم ونقدهم الشديد لموقف الاتحاد الأفريقي لكرة القدم والاتحادات القارية, التي التزمت الصمت التام أمام طرد حَكَم قاري مُعتمد رسميًّا من قِبل "الفيفا", دون تحريك أي أداة دبلوماسية أو احتجاجية لحماية كوادره. كما أظهر الإجراء الأمريكي, المقترن بصمت المؤسسات الكروية, أن شعارات الفيفا الرنانة حول "الشمولية" و"عالمية اللعبة" تتهاوى فور تصادُمها مع سياسات الهجرة والتصنيفات الأمنية الأحادية لواشنطن.

تغليب المصالح التجارية وحسابات السوق على سلامة اللعبة

أوضح النقاش كيف تحولت لعبة كرة القدم في هذه النسخة إلى منتج تجاري مُكيف لحسابات الإعلانات والقنوات الناقلة؛ ما أدى إلى حالة من الاستياء العارم لدى اللاعبين والمدربين من الفترات التوقفية المخصصة للاستراحات التجارية (المستوحاة من النمط الرياضي الأمريكي), التي تُربك الإيقاع البدني والتكتيكي للمباريات لمجرد زيادة المردود المالي من الحسابات الإعلانية. كما استغل الفاعلون السياسيون التغطيات الإعلامية الممتدة والزخم الجماهيري للبطولة؛ لضخ خطاب إعلامي موجه يخدم الأجندات الانتخابية والسياسات الداخلية على حساب الروح الرياضية.

تتقاطع رؤى الضيوف الثلاثة عند استنتاج واحد بثلاث لغات: مونديال 2026 مرآة مكبّرة لعالم ما بعد التعددية؛ فالفيلسوف يقرؤه هوياتيًّا وتاريخيًّا (من فاشية الثلاثينيات إلى ترامبية العشرينيات), والباحث مؤسسيًّا (تآكل القواعد المشتركة وعودة الدولة القومية المتغوّلة على المنظمات الدولية), والصحفي اقتصاديًّا-انتخابيًا (فيفا إنفانتينو الذي يبيع التوسيع شراءً للأصوات وترضيةً لواشنطن). وتلتقي الخيوط الثلاثة عند سابقة ترامب: رئيس دولة يُدير مونديالًا كامتداد لسلطته, ويلغي عقوبة تحكيمية بمكالمة هاتفية, فيما يتفنّن "الفيفا" في تبرير الخضوع.

وتبقى المفارقة الختامية التي تصلح عنوانًا للحلقة: البطولة الأكثر اتساعًا في التاريخ (48 منتخبًا, و3 دول, و104 مباريات) هي نفسها الأكثر انغلاقًا؛ تأشيرات مرفوضة, وجماهير ممنوعة, وفريق مطارَد كل مساء عبر الحدود, وكونيةٌ معلنة تنخرها لامساواة متفاقمة شمالًا وجنوبًا, وذكورًا وإناثًا. الكرة, كما أجمع الضيوف, لا تصنع الجغرافيا السياسية, لكنها تعرّيها كما لا يعرّيها شيء آخر.

2 كأس العالم: هل تضررت صورة كرة القدم؟

بُثّت حلقة البودكاست قبل ساعات من انطلاق ربع نهائي فرنسا-المغرب في ولاية ماساتشوستس, وطرحت سؤالًا مركزيًّا: هل تشوّهت صورة كرة القدم بفعل تراكم فضائح مونديال 2026؟ وما مصداقية شبهات المحاباة؟ وماذا عن "ما بعد المونديال" كرويًّا ومجتمعيًّا؟

تستضيف الحلقة متخصصين في كرة القدم: نيكولا كيسيس-مارتوف (Nicolas Kssis-Martov): صحفي في مجلة So Foot, ولويس-ماران فالان (Louis-Marin Valin) عضو في مرصد اقتصادات الرياضة (Observatoire du sport Business), وهو مؤسسة تتابع الجوانب الاقتصادية والتجارية في عالم الرياضة, ولوس روجر مبالا بيمبا (Luc Roger Mbala Bemba): مدير تحرير صحيفة لو نوفيل أوبسرفاتور (Le Nouvel Observateur) في كينشاسا (جمهورية الكونغو الديمقراطية).

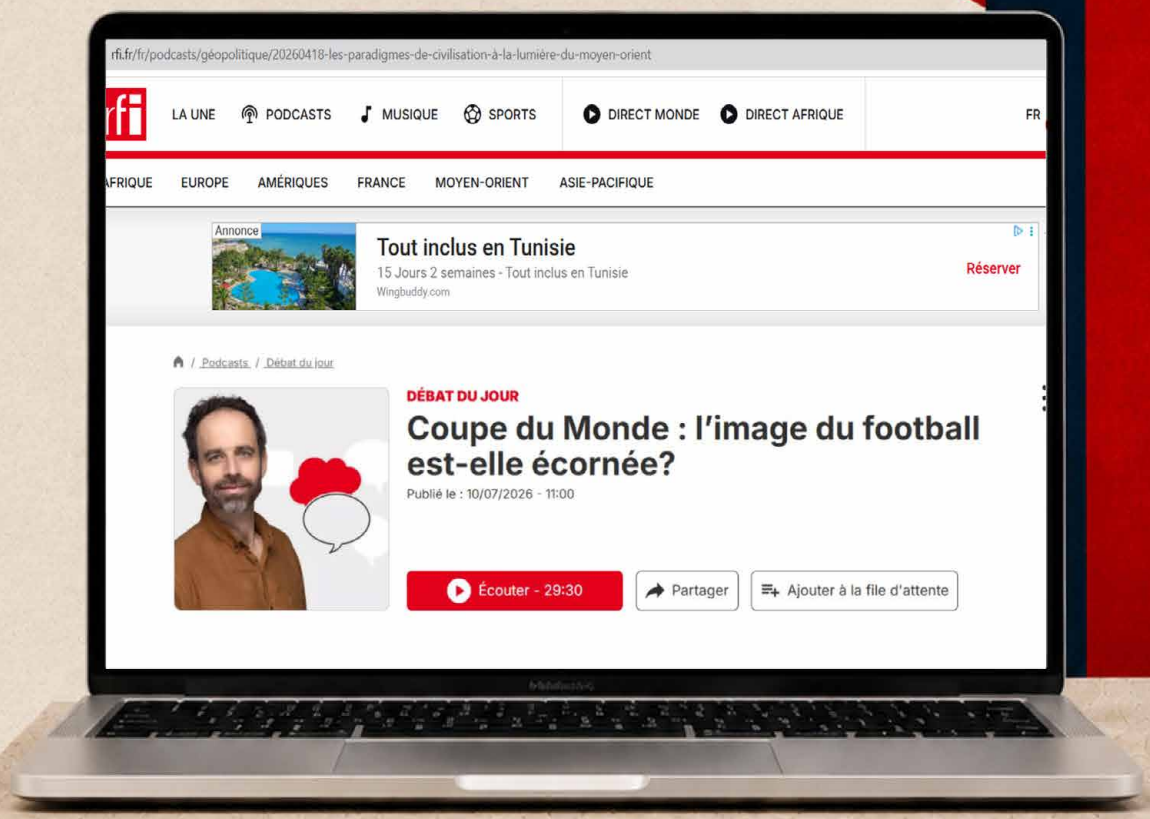

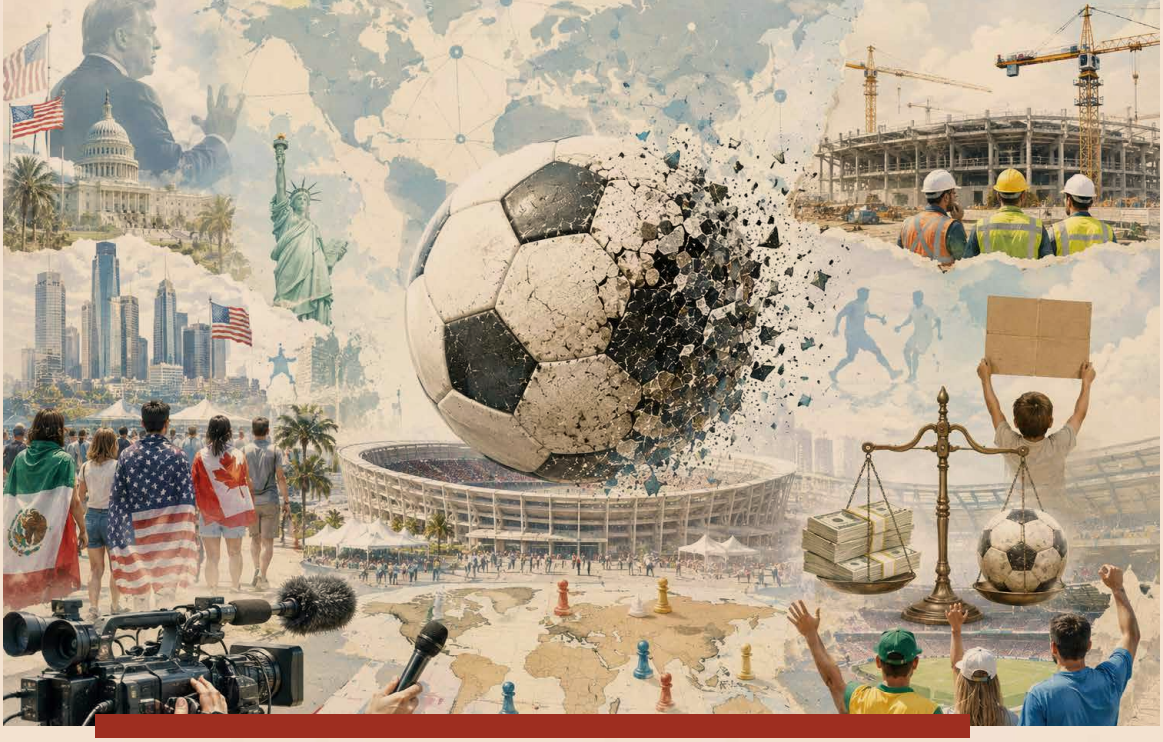

يسلط هؤلاء الضيوف الضوء على كرة القدم باعتبارها أكثر من مجرد لعبة؛ فهي مجال يتقاطع فيه الاقتصاد والسياسة والهوية والصراعات الاجتماعية والإعلام.

الأطروحة الافتتاحية: "مونديال الانكشاف"

يفتتح نيكولا كسيس-مارتوف النقاش بمفهوم يشكّل مفتاح الحلقة كلها؛ هو أن هذا هو "مونديال الانكشاف/التجلّي"؛ فكل ما كان يُحذَّر منه قبل البطولة يتكشّف الآن على الهواء مباشرة، ودون أي مواربة. فحين قرر دونالد ترامب إسقاط البطاقة الحمراء عن لاعبه، اتصل برئيس الفيفا، وأعلن ذلك للعالم بنفسه. والأهم عنده أن سياسات واشنطن تجاه المهاجرين والتأشيرات طُبّقت على الجميع دون استثناء: "لم توجد فقاعة ولا قوس سحري" يعزل المونديال عن السياسة، حتى إن أفضل حكم أفريقي، الحكم الصومالي عمر عبدالقادر، مُنع من دخول الأراضي الأمريكية "لأنهم لا يحبونهم"، بتعبيره الجارح.

ومن هنا، يصوغ كسيس-مارتوف قاعدته النظرية التي سيكررها مرتين في الحلقة: "كرة القدم ليست مرآةً للمجتمع، وإنما فاعلٌ فيه"، وهو يُعد تصحيحًا مقصودًا للاستعارة الشائعة، يعني أن الكرة لا تعكس التحولات فحسب، وإنما تشارك في صنعها. ويضيف مقارنةً تاريخية مفادها أنه لا توجد سابقة لتدخّل سياسي معلَن بهذا الحجم؛ فحتى واقعة الأمير الكويتي الذي نزل إلى الملعب عام 1982 لإلغاء هدف فرنسي لم تغيّر مجرى الأمور. الجديد ليس التدخّل، بل المجاهرة به. فحسب رأيه "لقد دخلنا حقبة أخرى، وهذا المونديال يفتح أعيننا عليها.. أهلًا بكم في العالم الجديد". ومع ذلك، يحرص الضيف على التوازن: الكرة نفسها لاتزال حيّة، فهناك ملحمة الكونغو الجميلة، ومفاجأة الرأس الأخضر "مفاجأة هذا المونديال". وفي رأيه أن الفضيحة والمتعة قد تتعايشان.

قضية بالوغون: الفضيحة المؤسِّسة

الأمر يتعلق باللاعب الأمريكي فولارين بالوغون الذي طُرد ببطاقة حمراء في دور الـ16؛ ما يعني آليًّا إيقافه عن مباراة ثُمن النهائي ضد بلجيكا، الأمر الذي اضطر ترامب إلى أن يتصل بجاني إنفانتينو من المكتب البيضاوي وأمام الكاميرات. "وفجأة، لم تعد هناك بطاقة حمراء"، وأُعيد اللاعب إلى التشكيلة.

قراءة كسيس-مارتوف للواقعة مزدوجة: لا شيء يفاجئه؛ فعلاقة إنفانتينو "الخانعة تجاه الأقوياء" معروفة، لكن الفارق النوعي أن ترامب -خلافًا لقطر وروسيا اللتين كانتا "تشتريان الاحترام" عبر الكرة- لا يبحث عن احترام، وإنما يريد أن يُرِي الجميع "مَن هو الرئيس" (le boss) ؛ أي أن التدخل انتقل من منطق الوجاهة (soft power) إلى منطق السيادة الفجّة.

انقلاب ميزان القوة بين الفيفا والبلد المضيف

يقدّم لوي-ماري فالان الإسهام التحليلي الأهم في الحلقة من زاوية اقتصاد الرياضة؛ فمونديال 2026 هو "مونديال انقلاب ميزان القوة بين الفيفا والبلد المنظِّم". فالقاعدة التاريخية أن الدولة المضيفة "تابعة" للفيفا، وتحتاج إليه أكثر من احتياج الفيفا إليها. أما هنا، فالمعادلة معكوسة تمامًا: الفيفا هو الذي يحتاج إلى الولايات المتحدة، والسبب "بديهي وملموس": المال. فالأسواق الأوروبية والجنوب-أمريكية والأفريقية مشبعة كرويًّا ("لدينا تخمة كروية في أوروبا")، والقارة الوحيدة غير المستغَلّة اقتصاديًّا هي أمريكا الشمالية، علمًا بأن الولايات المتحدة وحدها تمثّل 40 إلى 50% من اقتصاد الرياضة العالمي، وهي الممول الأول لكل المؤسسات الرياضية الدولية. من هنا، تتضح "تبعية" إنفانتينو الكاملة لترامب، وهي في رأيه تبعية بنيوية لا شخصية.

ويوسّع "فالان" الظاهرة إلى ما هو أبعد من ترامب"؛ إنها الإمبراطورية الأمريكية بدليل أن اللجنة الأولمبية الدولية أعادت "اختبارات الأنوثة" المُلغاة، انسجامًا مع السياسة الأمريكية الراهنة المعادية للعابرين جندريًّا. فالخضوع ليس لرجل، بل لمنظومة نفوذ مالي-سياسي. ويستدعي سابقة أولمبياد أتلانتا 1996 الذي فضّلته اللجنة الأولمبية على أثينا إرضاءً لكوكاكولا ("ألعاب كوكاكولا")، ليؤكد أن المؤسسات الرياضية كلها محكومة بمنطق التوسع المالي. ويقدّم "فالان" دليلًا ميدانيًّا بليغًا على منطق "المنتَج": غداة الإقصاء المتزامن للولايات المتحدة وللبرتغال -"وليس البرتغال، بل كريستيانو رونالدو، تسويقيًّا"- انهارت أسعار التذاكر والطلب عليها. فالفيفا "يبيع منتَجًا"، ومن مصلحته البنيوية حماية النجوم الكبار: "لن أُفاجأ إن حظي جانبنا من الجدول ببعض التفضيل في لحظة ما".

شبهات التحكيم - بين الفساد الصريح و"التساهل البنيوي"

تحتدم الحلقة حول ثلاث وقائع تحكيمية؛ الأولى قضية ميسي والأرجنتين، فقد استحق بطاقة حمراء في دور المجموعات ولم ينلها ("والأرجنتين بدونه لا أرى كيف تفوز")، ثم جاءت مباراة ثمن النهائي ضد مصر (3-2): هيمنة مصرية كاسحة، هدف مصري أُلغي بالعودة عبر الـVAR إلى خطأ وقع "قبل مئة متر"، وهو إجراء ممكن نظريًّا لكنه "لا يحدث أبدًا تقريبًا"، خاصة في مونديال امتُدح تحكيمه بترك اللعب يتدفق. الخلل إذن في غياب الاتساق، فالقاعدة نفسها لا تُطبَّق على الجميع.

هنا، يبني "فالان" تمييزًا مفهوميًّا دقيقًا؛ إذ يجب الفصل بين الفساد بالمعنى الحرفي ("أعطيك مالًا فتتغاضى عن ركلة جزاء"، وهذا لا يحدث على هذا المستوى) وبين "التساهل البنيوي" تجاه النجوم والكبار. فالتساهل مع ميسي ليس رشوة، بل حماية للمنتَج، تمامًا كما "لا تُحكَّم الأندية الكبرى في دوري الأبطال كغيرها؛ لأنها تزن أكثر، ولا حاجة حتى للمرور بالمال". إنه فساد بلا مرتشين؛ انحياز تفرضه البنية الاقتصادية نفسها.

ثم تأتي مباراة فرنسا وباراغواي، حيث كان هناك عنف باراغوايانى صريح قابله تساهل تحكيمي فاضح (بطاقات للفرنسيين دون الباراغوايانيين)، يعزوه "فالان" إلى "إخفاق حكم واحد" لا مؤامرة. وفي النهاية، تم تعيين حكم أرجنتيني لمباراة فرنسا-المغرب؛ إذ يسخر كسيس-مارتوف ("اجتمعوا وقالوا: ما الجنون الجديد الذي نبتكره؟")، فيردّ "فالان" بعقلانية: التحكيم من قارة ثالثة قاعدة طبيعية، والحكم الأرجنتيني "يُعَدّ بالإجماع أفضل حكام أمريكا الجنوبية، فلا نبحث عن المؤامرات في كل مكان". لكن الجميع يُقرّ بالنتيجة نفسها، "ستبقى الشبهة، وهذا هو المؤسف"، فحتى القرار السليم صار مسمومًا بفقدان الثقة، وهنا جوهر تشوّه الصورة.

شهادة مبالا بيمبا: الذاكرة الأفريقية والمعيار الأخلاقي

يمثّل الصحفي الكونغولي المخضرم ضمير الحلقة وذاكرتها؛ فمن موقع مَن غطّى المونديالات منذ الأرجنتين 1978، يحكم بأن مونديال 2026 "لن يدخل التاريخ كأحد الأفضل"، بل كـ"الأكثر تمييزًا " (la plus discriminatoire). آلاف المشجعين الأفارقة واللاتينيين أيضًا حُرموا من التأشيرات، والحكم الصومالي طُرد، وترامب ألغى بطاقة بمكالمة: "لم أرَ هذا قط في حياتي".

ويقدّم مبالا بيمبا الحجة المضادة الأقوى لحتمية الخضوع؛ إذ إن شخصية رئيس الفيفا هي الفيصل؛ ففي عام 1978، حاول الجنرال فيديلا، رئيس المجلس العسكري الأرجنتيني، فرض إملاءاته على البطولة، فرفض رئيس الفيفا، البرازيلي جواو هافيلانج، وهدّد بنقل المونديال إلى البرازيل أو المكسيك. المقارنة قاسية: هافيلانج واجه ديكتاتورية عسكرية، وإنفانتينو "ينحني أمام الأقوياء وأصحاب المال". ويذكّر بأن "الفيفا" مقبل على مئويته عام 2030 (مونديال إسبانيا-البرتغال-المغرب)، فأيّ صورة ستحمل إلى قرنها الثاني إن استمرت هذه الأساليب؟

كما ينفرد بإدخال ملف العنصرية الذي أغفله النقاش؛ تصريحات السيناتورة الباراغوايانية العنصرية ضد مبابي "فضيحة محضة لم يُدنها أحد"، ويدعو اللاعبين، "الفاعلين الأوائل"، إلى استعادة دور "معترضي الضمير": مارادونا، وبيليه، وكانتونا، ويوهان كرويف، الذي قاطع مونديال 1978 رفضًا للديكتاتورية.

لماذا يخضع إنفانتينو؟ الرواية الجيوسياسية-القضائية

يقدّم كسيس-مارتوف التفسير التاريخي لتبعية إنفانتينو؛ الثأر الأمريكي من خسارة ملف 2022. فحين ذهب المونديال إلى قطر، أطلقت واشنطن الغاضبة الـ FBI على "الفيفا"، مستخدمةً قوانينها ذات الولاية خارج الحدود، فلاحقت المنظمة "كما تُلاحَق عصابة إجرامية"؛ إذ جنّدت مخبرًا داخليًّا، زوّدته بجهاز تنصّت، وأسقطت رؤوسَ فضيحةFIFA Gate ، الذين فهموا الرسالة، وعرفوا مَن هو الرئيس. ومنذ تلك اللحظة، "البطولة القادمة

لكم، وسنكون لطفاء جدًّا"؛ أي أن خضوع 2026 ثمن مؤجَّل دُفع مقدَّمًا بالترهيب القضائي.

ويضيف تشريحًا لآلية بقاء إنفانتينو: الفيفا "ليس منظمة ديمقراطية ولا أخلاقية"، ورافعته الانتخابية الوحيدة "إعادة توزيع الأرباح على الاتحادات-المساهمين"، و"كلما وزّع مالًا أكثر، صوّتت له الاتحادات أكثر"، والكاف وكونكاكاف أعلنا دعمهما سلفًا، فهو يعلم أنه غير محبوب، لكنه يشتري الولاء بالأرباح، وقد "أطاح بأسلافه" (بلاتر ورفاقه) الذين، رغم عيوبهم، "كانوا يعاملون الدول ندًّا لندّ".

تشريح استحالة التغيير

تطرح الحلقة السؤال: "متى تنفجر ردة الفعل؟"، فيأتي الجواب الجماعي على شكل جرد لانسداد كل المسالك. قضائيًّا، لا ولاية لأحد على "منافسة خاصة" تنظمها جمعية سويسرية، وسويسرا لن تقاضي. انتخابيًّا، إنفانتينو سيُعاد انتخابه بميزانيته الموزَّعة. احتجاج المنتخبات: لو انسحب منتخب من الملعب "لوضع نفسه في موقع الخطأ"، ولَواصلت البقية وفازت بالكأس، "ولصنعنا قصصًا جميلة وننسى ما جرى". تمرّد اللاعبين: سبق أن جرّبه كرويف -أعظم نجوم عصره- بمقاطعة 1978، "فماذا غيّر؟ لا شيء إطلاقًا؛ لم يفز كرويف قط بكأس العالم". الانشقاق الأوروبي: السيناريو الوحيد "الكارثي" فعلًا -انفصال الويفا بالتشامبيونزليغ واليورو، خاصة أن أوروبا مازالت مركز ثقل الكرة (6 من 8 في ربع النهائي)- مستبعد؛ لأن "المصالح المشتركة أكبر من أن يجرؤ أحد". حتى مزحة "كذبة أبريل" عن إعادة اعتبارٍ ساخرة تُستدعى للدلالة على أن الاحتجاج صار مادة للتندر لا للفعل. الخلاصة الضمنية: المنظومة محصّنة بنيويًّا ضد الإصلاح، والفضيحة مهما تكبر تذُب في اقتصادها.

ما بعد المونديال: الكرة فاعلًا اجتماعيًّا وسياسيًّا

في الجزء الاستشرافي، يعود كسيس-مارتوف إلى قاعدته: بما أن الكرة "فاعل لا مرآة"، فإن فوز فرنسا المحتمل ستكون له تبعات اجتماعية وسياسية داخلية، خاصة مع اقتراب استحقاق رئاسي فرنسي متوتر، ومع لاعبين كمبابي يتكلمون علنًا في العنصرية وغيرها. وعالميًّا: المغرب يُرسّخ كقوة كروية كبرى (ضمن أفضل 6 في تصنيف الفيفا)، لكن يبقى سؤال: "كم تزن الكرة الأفريقية فعلًا؟" معلقًا، والمعركة القادمة للفيفا هي الصين والقارة الآسيوية، والتوسع سيستمر نحو 64 منتخبًا ("مزيد من البلدان السعيدة بالمشاركة"؛ أي مزيد من الأصوات المشتراة)، و"البزنس سيبقى محور سياسة إنفانتينو، بل سيتضخم".

يختتم الضيفان الرئيسيان بجوابين متقابلين يلخّصان فلسفتَي الحلقة؛ فـ"فالان" يرى أنه في المنافسة الرياضية، "الصورة الأخيرة هي التي تبقى"، نهائي جميل بلا فضائح، سيمحو كل شيء من الذاكرة الجماهيرية؛ فالمنتَج أقوى من الفضيحة؛ وكسيس-مارتوف يرى أن الصورة الأخيرة تؤثر، "لكن عيونًا فُتحت". والتغيير، إنْ جاء، فمن "الفاعلين والفاعلات بالمعنى الواسع"؛ أي من المجتمع لا من المؤسسة.

وبين الجوابين، تتبلور أطروحة الحلقة؛ فمونديال 2026 لم "يفسد" كرة نظيفة، بل كشف عاريًا ما كان يُدار في الخفاء؛ من التلاعبات التاريخية (النمسا-ألمانيا 1982 لإقصاء الجزائر، الأرجنتين-بيرو 1978، كوريا 2002) إلى تساهل اليوم مع ميسي. الجديد الوحيد أن القوة لم تعد تتنكّر: ترامب "يجاهر بما كان يُفعل خفيةً"، والفيفا الذي كان يُخضِع الدول صار خاضعًا لأقواها. أما صورة الكرة، فالإجماع الضمني أنها تشوّهت لدى مَن يرى، وستظل ناصعة لدى مَن يريد أن يحتفل. وتلك، ربما، أعمق فضائح اللعبة؛ قدرتها غير المتناهية على جعْلنا ننسى.

3

الجغرافيا السياسية في عشرين سؤالًا: قراءة معمقة في عالم مرتفع المخاطر

لماذا عادت الجيوسياسة إلى مركز التفكير؟ وما الذي يجعلها مفتاحًا لفهم النظام الدولي المعاصر؟

يصعب اليوم متابعة الأخبار الدولية أو قراءة التحليلات الاستراتيجية، أو حتى تفسير الأزمات اليومية، دون الاصطدام بمصطلح "الجيوسياسة"؛ فقد أصبح هذا المفهوم حاضرًا في وسائل الإعلام، والجامعات، ومراكز التفكير، والمؤسسات العسكرية، وحتى في النقاشات العامة، إلى درجة يبدو معها كأنه الإطار التفسيري الأكثر قدرة على استيعاب عالم يتسم بتزايد عدم اليقين وتسارع التحولات.

غيـر أن الانتشـار الواسـع للمصطلـح لا يعنـي بالضـرورة وضـوح معنـاه؛ فكثيرًا مـا تُسـتخدم الجيوسياسـة باعتبارها مرادفًـا للعلاقـات الدوليـة أو السياسـة الخارجيـة، فيمـا يختلـف مجالهـا المعرفـي بصـورة جوهريـة عـن هذيـن الحقليـن. فالعلاقـات الدوليـة تُعنـى بدراسـة مختلـف التفـاعلات بيـن الفاعليـن الدولييـن، سـواء كانـت سياسـية أو اقتصاديـة أو قانونيـة أو ثقافيـة. أمـا الجيوسياسـة، فتطـرح سـؤالًا أكثـر تحديـدًا وعمقًـا: كيـف يؤثـر المـكان فـي تشـكيل القـوة؟ وكيـف تعيـد القـوة تشـكيل المكان؟

ومـن هنـا، فـإن الجيوسياسـة لا تنظـر إلـى الأرض بوصفهـا خلفيـة ثابتـة تتحـرك فوقهـا الـدول، وإنمـا باعتبارهـا عنصرًا فـاعلًا فـي إنتـاج القـوة وتوزيعهـا؛ فالحـدود ليسـت مجـرد خطـوط قانونيـة، وإنمـا قـد تتحـول إلـى مناطـق احتـكاك دائـم، والممـرات البحريـة ليسـت مجـرد طـرق للنقـل، وإنمـا شـرايين تتحكـم فـي الاقتصـاد العالمـي، والمـوارد الطبيعيـة ليسـت ثـروات سـاكنة، بـل مصـادر للتنافـس والتحالـف والصـراع.

لقـد كشـفت التحـولات الدوليـة الأخيـرة أن كثيـرًا مـن الافتراضـات، التـي سـادت بعـد نهايـة الحـرب البـاردة، كانـت أكثـر تفـاؤلًا ممـا تسـمح بـه الوقائـع؛ فقـد اعتقـد عـدد كبيـر مـن الباحثيـن أن العولمـة الاقتصاديـة سـتؤدي تدريجيًّـا إلـى تقليـص أهميـة الحـدود الوطنيـة، وأن الاعتمـاد الاقتصادي المتبـادل سـيجعل الحـروب بيـن القـوى الكبـرى أقـل احتمـالًا، وأن توسـع المؤسسـات الدوليـة سـيحد مـن منطـق القـوة التقليـدي. غيـر أن السـنوات الأخيـرة قدمـت صـورة مختلفـة تمامًـا.

فالحـرب الروسـية-الأوكرانية أعـادت الجغرافيـا العسـكرية إلـى الواجهـة، وأبـرزت أهميـة العمـق الاسـتراتيجي، والممـرات البحريـة، وأمـن الطاقـة، والحـدود البريـة. كمـا أعـاد التنافـس الأمريكي-الصينـي الاعتبـار للمحيطيـن الهنـدي والهـادي بوصفهمـا المجـال الرئيسـي لإعـادة توزيـع القـوة العالميـة. وفـي الوقـت نفسـه، أثبتـت أزمـات سلاسـل الإمـداد العالميـة، والرقائـق الإلكترونيـة، والمعـادن النـادرة، أن الاقتصـاد العالمـي نفسـه أصبـح رهينـة لعوامـل جغرافيـة واسـتراتيجية يصعـب فصلهـا عـن الاعتبـارات الأمنيـة.

ولـم يعـد الأمـر مقتصـرًا علـى المجـال المـادي؛ فقـد توسـعت الجيوسياسـة لتشـمل فضـاءات جديـدة لـم تكـن تُعـد قبـل عقـود جـزءًا مـن التفكيـر الاسـتراتيجي التقليـدي. فالفضـاء السـيبراني، والـذكاء الاصطناعـي، والحوسـبة الكميـة، والأقمـار الاصطناعيـة، والـكابلات البحريـة، ومراكـز البيانـات، أصبحـت جميعهـا مكونـات أساسـية فـي موازيـن القـوة الدوليـة. وأصبـح السـؤال الجيوسياسـي لا يقتصـر علـى مَـن يسـيطر علـى الأرض، بـل يشـمل أيضًـا مَـن يسـيطر علـى البيانـات، والخوارزميـات، والبنيـة الرقميـة التـي تقـوم عليهـا الاقتصـادات الحديثـة.

وفـي المقابـل، شـهدت البيئـة الدوليـة توسـعًا ملحوظًـا فـي عـدد الفاعليـن المؤثريـن؛ فالدولـة لـم تعـد اللاعـب الوحيـد فـي النظـام العالمـي، بـل أصبحـت تشـاركها شـركات التكنولوجيـا العملاقـة، والمؤسسـات الماليـة العابـرة للحـدود، والمنظمـات الدوليـة، والجماعـات المسـلحة، والشـبكات الرقميـة، وحتـى الأفـراد القـادرون

على التأثير في الرأي العام العالمي عبر المنصات الإلكترونية. وهذا التعدد في الفاعلين جعل توزيع القوة أكثر تعقيدًا، وأقل قابلية للتفسير من خلال النماذج التقليدية التي كانت تركز حصريًّا على الدول.

ومن هنا، تأتي أهمية إعادة التفكير في الجيوسياسة بوصفها إطارًا تحليليًّا قادرًا على الجمع بين الجغرافيا، والتاريخ، والاقتصاد، والتكنولوجيا، والقانون، وعلم النفس السياسي؛ في محاولة لفهم كيفية تشكّل القوة وتوزعها في عالم لم يعد تحكمه قواعد مستقرة أو توازنات ثابتة.

إن عالم عام 2026 لا يشهد مجرد انتقال في موازين القوى، وإنما يعيش تحولًا في طبيعة القوة نفسها؛ فالقوة العسكرية لاتزال ضرورية، لكنها لم تعد كافية، والقوة الاقتصادية أصبحت مرتبطة بالقدرة على التحكم في التكنولوجيا والمعايير الرقمية. أما القوة السياسية، فلم تعد تُقاس فقط بالقدرة على فرض الإرادة، وإنما أيضًا بالقدرة على بناء الشرعية، وصياغة السرديات، وإنتاج المعرفة، وإدارة الإدراك العام.

ولهذا السبب، فإن العودة المعاصرة للجيوسياسة لا تعكس مجرد إحياء لحقل معرفي قديم، وإنما تعبّر عن حاجة ملحة إلى أدوات تحليل جديدة قادرة على تفسير عالم تتداخل فيه الحروب التقليدية مع الصراعات السيبرانية، والمنافسة الاقتصادية مع الأمن القومي، والتكنولوجيا مع الجغرافيا، والعواطف الجماعية مع الحسابات الاستراتيجية.

وفي هذا السياق، لم يعد السؤال الجوهري الذي يطرحه هذا العمل: كيف يتغير العالم؟ وإنما أيضًا: كيف يجب أن نغيّر أدواتنا الفكرية لفهم هذا العالم؟ فالتحولات الراهنة لا تتطلب خرائط جديدة فحسب، وإنما تستلزم أيضًا إعادة بناء المناهج التي نقرأ بها تلك الخرائط؛ حتى لا تبقى قراراتنا وأساليب تحليلنا أسيرة نماذج تنتمي إلى عالم لم يعد قائمًا.

أولًا:

الجيوسياسة بوصفها قراءة مكانية للقوة

إذا كانت العلاقات الدولية تطرح سؤالًا عامًّا حول كيفية تفاعل الدول والفاعلين الدوليين، فإن الجيوسياسة تبدأ من سؤال مختلف وأكثر تحديدًا: ما الذي يجعل مكانًا معينًا أكثر أهمية من غيره؟ ولماذا تتحول بعض المناطق الجغرافية إلى مراكز للصراع أو التعاون أو الهيمنة؟ إن هذا الاختلاف في نقطة الانطلاق هو ما يمنح الجيوسياسة خصوصيتها المنهجية؛ فهي لا تنظر إلى القوة باعتبارها قدرة مجردة، وإنما باعتبارها قدرة تتشكل داخل فضاء جغرافي محدد، وتتأثر بقيوده وإمكاناته، وتعيد في الوقت نفسه تشكيل ذلك الفضاء.

وبهذا المعنى، فإن الجغرافيا ليست مجرد خلفية صامتة تتحرك فوقها السياسة، وإنما أحد العناصر المكونة لها؛ فالموقع، والحدود، والموارد، والممرات البحرية، والتضاريس، والكثافة السكانية، والمناخ، والبنية التحتية، جميعها تتحول إلى متغيرات تدخل في حسابات الأمن القومي، والاستراتيجية العسكرية، والتنمية الاقتصادية، وصياغة السياسة الخارجية. لذلك، فإن الجيوسياسة لا تدرس الأرض في ذاتها، وإنما تدرس كيفية تحول الأرض إلى مصدر للقوة أو الضعف، وإلى مجال للتنافس أو التعاون، وإلى أداة لإعادة توزيع النفوذ بين الفاعلين الدوليين.

ومن هنا، فإن أحد الأخطاء الشائعة يتمثل في الاعتقاد بأن الجيوسياسة تعني العودة إلى نوع من الحتمية الجغرافية التي تجعل مصير الدول مرهونًا بخصائصها الطبيعية؛ فالجيوسياسة المعاصرة تجاوزت هذا التصور منذ زمن، وأصبحت تنظر إلى الجغرافيا بوصفها مجالًا للفرص والقيود، لا بوصفها قدرًا محتومًا. فالمكان لا يفرض السياسة بصورة آلية، لكنه يحدد الإطار الذي تتحرك داخله الخيارات السياسية، ويجعل بعض البدائل أكثر واقعية من غيرها.

ولهذا السبب، فإن الدول التي تمتلك الخصائص الجغرافية نفسها قد تسلك سياسات مختلفة تمامًا، تبعًا لقدراتها المؤسسية، ومستوى تطورها الاقتصادي، ونوعية قيادتها السياسية، وتحالفاتها الدولية، وقدرتها على تحويل مواردها الطبيعية إلى عناصر قوة استراتيجية؛ فالجغرافيا تقدم الإمكانات. أما السياسة، فهي التي تحدد كيفية استثمار تلك الإمكانات أو إهدارها.

الجغرافيا بوصفها منتجًا للقوة

تكمن الفكرة المركزية في الجيوسياسة في أن المكان لا يكتسب أهميته من خصائصه الطبيعية فقط، وإنما من علاقته بشبكات القوة العالمية؛ فقد يكون إقليم ما فقيرًا من حيث الموارد الطبيعية، لكنه يحتل موقعًا يتحكم في طرق التجارة الدولية، فيتحول إلى مركز اهتمام القوى الكبرى. وعلى العكس، قد تمتلك دولة موارد ضخمة، لكنها تعجز عن استثمارها؛ بسبب ضعف مؤسساتها أو هشاشة بنيتها السياسية.

ويُعد مضيق هرمز مثالًا كلاسيكيًّا على هذه الفكرة؛ فالمضيق، من حيث مساحته الجغرافية، لا يمثل سوى ممر مائي محدود، لكنه يؤدي وظيفة استراتيجية

تتجاوز كثيرًا حجمه الفيزيائي. فمن خلاله، تمر نسبة كبيرة من صادرات النفط والغاز العالمية؛ ما يجعله إحدى أهم نقاط الاختناق الاستراتيجية في الاقتصاد الدولي. ولذلك، فإن أي اضطراب أمني في هذه المنطقة لا يقتصر أثره على الدول المطلة عليها، وإنما يمتد إلى أسواق الطاقة، وأسعار النفط، وسلاسل الإمداد، والسياسات الدفاعية للدول الصناعية الكبرى.

ولا يقتصر الأمر على مضيق هرمز؛ فمضيقا باب المندب وملقا، وقناة السويس، والبحر الأحمر، والقطب الشمالي، أصبحت جميعها أمثلة على كيفية تحول المساحات الجغرافية إلى عُقد استراتيجية تحدد جزءًا مهمًّا من توازنات القوة الدولية. فهذه المواقع لا تكتسب قيمتها من طبيعتها الفيزيائية فقط، وإنما من موقعها داخل شبكات التجارة العالمية، ومن علاقتها بأمن الطاقة، وحركة الأساطيل العسكرية، والبنية اللوجستية للاقتصاد العالمي.

وهكذا، فإن الجغرافيا لا تنتج الأهمية بذاتها، وإنما تكتسبها من موقعها داخل شبكة العلاقات الدولية. والمكان الذي يبدو هامشيًّا في مرحلة تاريخية معينة قد يصبح محورًا للصراع في مرحلة أخرى؛ نتيجة تغير التكنولوجيا، أو طرق التجارة، أو مصادر الطاقة، أو موازين القوى.

تطور مفهوم الجيوسياسة: من الوصف إلى التحليل

يشير الملف إلى أن مفهوم الجيوسياسة أقدم مما يعتقد كثيرون؛ فقد استُخدم منذ القرن السابع عشر في كتابات "لايبنتز" للدلالة على العلاقة بين الأرض والتنظيم السياسي، قبل أن يُعاد تطويره بصورة أكثر منهجية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على أيدي مفكرين مثل إميل رايش ورودلف شيلين.

وقد كان شيلين أول مَن منح المفهوم بعده العلمي المنظم، حين اعتبر الدولة كائنًا سياسيًّا يعيش داخل فضاء جغرافي، وأن فهم سلوكها يقتضي دراسة هذا الفضاء بقدر ما يقتضي دراسة مؤسساتها. ولم يكن الهدف آنذاك اختزال السياسة في الجغرافيا، وإنما إدماج العامل المكاني ضمن تفسير أشمل لسلوك الدول.

غير أن المفهوم تعرض لاحقًا إلى تشويه كبير؛ نتيجة توظيفه من المدرسة الجيوسياسية الألمانية خلال الحقبة النازية، حيث استُخدمت مفاهيم مثل "المجال الحيوي" لتبرير سياسات التوسع والاحتلال. وقد أدى هذا الاستخدام الأيديولوجي إلى ربط الجيوسياسة، لفترة طويلة، بالمشروعات الإمبراطورية والنزعات التوسعية؛ ما دفع عددًا من الباحثين إلى تجنب المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية.

غير أن العقود الأخيرة شهدت إعادة تأهيل الجيوسياسة بصورة مختلفة تمامًا؛ فلم تعد تُستخدم لتبرير الهيمنة، وإنما لتحليلها، ولم تعد أداة لإنتاج الأيديولوجيا، بل وسيلة لفهم كيفية تفاعل الجغرافيا مع الاقتصاد والتكنولوجيا والقانون والسياسة. وهكذا، انتقلت الجيوسياسة من خطاب يبرر القوة إلى منهج يفسرها وينقدها.

بين الحتمية والإمكان

من أهم التحولات التي عرفها الفكر الجيوسياسي المعاصر رفضه فكرة الحتمية الجغرافية؛ فالمدارس الأولى كانت تميل إلى الاعتقاد بأن خصائص المكان تحدد بصورة شبه آلية مستقبل الدول، لكن التجربة التاريخية أثبتت أن هذا التفسير غير كافٍ.

فاليابان، على سبيل المثال، استطاعت أن تتحول إلى قوة اقتصادية عالمية رغم محدودية مواردها الطبيعية، فيما فشلت دول غنية بالموارد في تحقيق التنمية، أو بناء نفوذ دولي مستدام. كما أن دولًا صغيرة المساحة، مثل سنغافورة، تمكنت من تحويل موقعها الجغرافي إلى مصدر قوة عالمية، في حين بقيت دول أخرى تمتلك مواقع مشابهة عاجزة عن تحقيق النتائج نفسها.

يعني ذلك أن الجغرافيا ليست مصيرًا، وإنما رأس مال استراتيجي تختلف قدرة الدول على استثماره؛ فالسياسات العامة، ونوعية المؤسسات، والاستثمار في التعليم والتكنولوجيا، والقدرة على بناء التحالفات، جميعها عوامل قد تعزز القيمة الاستراتيجية للموقع الجغرافي أو تقلل منها.

ومن هنا، فإن التحليل الجيوسياسي الرصين لا يكتفي برسم الخرائط، وإنما يحاول فهم كيفية تفاعل الجغرافيا مع بقية عناصر القوة الوطنية، وكيف تتحول القيود الطبيعية إلى فرص، أو تتحول الفرص إلى مصادر ضعف؛ بسبب سوء الإدارة أو غياب الرؤية الاستراتيجية.

الجغرافيا في عصر الذكاء الاصطناعي

قد يبدو، للوهلة الأولى، أن الثورة الرقمية تقلل من أهمية المكان؛ لأن المعلومات تنتقل عبر الشبكات بسرعة تتجاوز الحدود. غير أن الواقع يشير إلى العكس؛ فالاقتصاد الرقمي نفسه يعتمد على بنية تحتية جغرافية معقدة: كابلات بحرية، ومراكز بيانات، ومحطات اتصالات، وأقمار اصطناعية، ومناطق لإنتاج الرقائق الإلكترونية، ومصادر للطاقة اللازمة لتشغيل الحوسبة الضخمة.

ولهذا السبب، لم تختف الجغرافيا في العصر الرقمي، وإنما أصبحت أكثر تعقيدًا؛ فالتنافس لم يعد يدور فقط حول السيطرة على الأراضي، وإنما أيضًا حول السيطرة على البنية التحتية الرقمية التي تجعل الاقتصاد العالمي ممكنًا. وأصبح التحكم في إنتاج أشباه الموصلات، والمعادن النادرة، وشبكات الاتصالات، جزءًا لا يتجزأ من الحسابات الجيوسياسية للدول الكبرى.

كما أن الذكاء الاصطناعي نفسه أصبح موضوعًا جيوسياسيًّا بامتياز؛ لأن تطويره يعتمد على موارد مادية موزعة جغرافيًّا، مثل الطاقة، والبيانات، ومراكز الحوسبة، وسلاسل توريد الرقائق، والكفاءات البشرية. ومن ثم، فإن المنافسة في هذا المجال لا تدور في الفضاء الافتراضي وحده، وإنما ترتبط أيضًا بجغرافيا الإنتاج، والموارد، والتحالفات الصناعية.

نحو فهم ديناميكي للمكان

إن الدرس الأساسي الذي تقدمه الجيوسياسة المعاصرة هو أن المكان ليس معطًى ثابتًا، وإنما بناء ديناميكي تتغير قيمته مع تغير البيئة الدولية؛ فقد يتحول البحر إلى ممر للطاقة، أو تصبح البيانات موردًا استراتيجيًّا، أو يكتسب الفضاء الخارجي أهمية تضاهي أهمية البحار في القرن التاسع عشر. ولذلك، فإن التفكير الجيوسياسي لا يقتصر على وصف الخرائط كما هي، وإنما يسعى إلى استشراف الكيفية التي يمكن أن تتغير بها وظيفة المكان مع تطور التكنولوجيا، وتحول الاقتصاد، وإعادة توزيع القوة العالمية.

ومن ثم، فإن الجيوسياسة ليست علمًا للخرائط بقدر ما هي علم لتحولات القيمة الاستراتيجية للمكان؛ إنها تدرس كيف تنتقل الجغرافيا من كونها إطارًا طبيعيًّا إلى كونها عنصرًا فاعلًا في تشكيل القوة، وكيف تصبح الحدود، والممرات، والموارد، والبنية الرقمية، والفضاء، جميعها أجزاء من منظومة واحدة تتفاعل فيها السياسة مع الاقتصاد، والتكنولوجيا مع الأمن، والجغرافيا مع التاريخ. ومن هذا المنظور، فإن فهم المكان لا يعني فقط معرفة أين تقع الأشياء، وإنما فهم لماذا أصبحت بعض الأماكن أكثر تأثيرًا من غيرها، وكيف يمكن أن تتغير هذه المكانة مع تغير بنية النظام الدولي.

ثانيًا:

نظام دولي ثنائي في قمته ومتعدد في حركته

من بين أهم الأسئلة التي يطرحها علم الجيوسياسة اليوم سؤال يبدو بسيطًا في ظاهره، لكنه يحمل داخله أحد أكثر الإشكالات تعقيدًا في تحليل النظام الدولي: كيف يمكن وصف النظام العالمي الراهن؟ هل لانزال نعيش في عالم أحادي القطبية تقوده الولايات المتحدة، أم أننا دخلنا بالفعل عصر الثنائية القطبية مع صعود الصين، أم أن العالم أصبح متعدد الأقطاب بصورة كاملة؟ إن الإجابة عن هذا السؤال ليست مجرد تمرين نظري، وإنما تحدد الطريقة التي نفهم بها التحالفات الدولية، وسلوك القوى الكبرى، واستراتيجيات الدول المتوسطة والصاعدة، وحتى طبيعة الصراعات التي يشهدها العالم.

يقترح الملف قراءة تتجاوز هذه التصنيفات الجامدة، من خلال توصيف النظام الدولي بأنه ثنائي في قمته، ومتعدد في حركته. وتكمن أهمية هذا التوصيف في أنه يميز بين بنية القوة العالمية من جهة، وديناميات السلوك الدولي من جهة أخرى؛ فمن حيث توزيع القدرات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، لاتزال الولايات المتحدة والصين تمثلان القوتين الأكثر تأثيرًا في تشكيل النظام العالمي. أما من حيث أنماط التحالفات والاصطفافات والقرارات اليومية للدول، فإن المشهد يبدو أكثر تنوعًا وتعقيدًا، بحيث لا يمكن اختزاله في منطق المعسكرين الذي طبع الحرب الباردة.

من الأحادية إلى المنافسة الاستراتيجية

عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، بدا أن العالم دخل مرحلة غير مسبوقة من الهيمنة الأمريكية؛ فقد امتلكت الولايات المتحدة في التسعينيات تفوقًا عسكريًا واقتصاديًا وتقنيًا لم يسبق أن امتلكته قوة واحدة في التاريخ الحديث. وأدى ذلك إلى انتشار تصور مفاده أن النظام الدولي أصبح أحادي القطبية، وأن الليبرالية السياسية والاقتصاد الحر والعولمة ستتحول تدريجيًا إلى النموذج العالمي الوحيد.

غير أن هذه القراءة كانت تفترض أن التفوق الأمريكي سيبقى ثابتًا، وأن بقية القوى الكبرى ستندمج تدريجيًا داخل النظام الذي تقوده واشنطن. لكن التطورات اللاحقة أظهرت أن التاريخ لم يتوقف عند نهاية الحرب الباردة؛ فقد أدى النمو الاقتصادي الصيني، واستعادة روسيا جزءًا من قدراتها العسكرية، وصعود قوى إقليمية جديدة، إلى إعادة إدخال المنافسة الكبرى في قلب النظام الدولي.

ولم يكن هذا التحول مجرد انتقال في موازين القوة، وإنما كان تحولًا في طبيعة المنافسة نفسها؛ فالصراع لم يعد يدور فقط حول السيطرة العسكرية، وإنما أصبح يشمل التكنولوجيا، والطاقة، والذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الرقمي، والمعايير التقنية، وسلاسل الإمداد، والقدرة على التأثير في المؤسسات الدولية. وبذلك، أصبحت المنافسة أكثر شمولًا وأقل قابلية للفصل بين المجالين المدني والعسكري.

الولايات المتحدة والصين: قطبان مختلفان عن قطبي الحرب الباردة

ورغم الحديث المتكرر عن عودة الثنائية القطبية، فإن الثنائية الحالية تختلف جذريًّا عن تلك التي عرفها العالم خلال الصراع الأمريكي-السوفيتي؛ فالاتحاد السوفيتي كان يمثل نظامًا اقتصاديًّا منفصلًا إلى حد كبير عن الاقتصاد الغربي، وكانت التجارة بين المعسكرين محدودة، كما كانت الحدود الأيديولوجية والعسكرية واضحة نسبيًّا.

أما العلاقة بين الولايات المتحدة والصين، فتقوم على مفارقة معقدة؛ فمن جهة، يشكل البلدان أكبر منافسين استراتيجيين في العالم، ويتنافسان على القيادة التكنولوجية والعسكرية والاقتصادية. ومن جهة أخرى، يرتبط اقتصاداهما بدرجات عالية من الاعتماد المتبادل، سواء من خلال التجارة أو الاستثمارات أو الأسواق المالية أو سلاسل الإنتاج العالمية.

إن هذه المفارقة تجعل إدارة المنافسة أكثر صعوبة؛ فكل طرف يسعى إلى تقليل اعتماده على الآخر في القطاعات الحساسة، دون الوصول إلى قطيعة اقتصادية كاملة قد تكون مكلفة للطرفين وللاقتصاد العالمي. ومن هنا، ظهر مفهوم "خفض المخاطر" (De-risking) بدلًا من مفهوم "فك الارتباط" (Decoupling)؛ في محاولة لإعادة تنظيم الاعتماد الاقتصادي دون إنهائه بالكامل.

تعددية الحركة: الدول ليست مجرد تابعين

إذا كانت قمة النظام الدولي تبدو ثنائية، فإن بقية المشهد الدولي تكشف واقعًا مختلفًا تمامًا؛ فالدول المتوسطة والصاعدة لم تعد تتصرف كما كانت تفعل خلال الحرب الباردة، حين كانت غالبًا مضطرة إلى الانضمام إلى أحد المعسكرين، وإنما أصبحت تسعى إلى توسيع هامش استقلالها الاستراتيجي، وإقامة علاقات متنوعة مع مختلف القوى الكبرى وفقًا لمصالحها الخاصة.

وتعكس هذه الظاهرة إدراكًا متزايدًا لدى كثير من الدول بأن الانحياز الكامل إلى طرف واحد قد يحد من خياراتها الاقتصادية والسياسية في المستقبل؛ ولذلك أصبحت العديد من الدول تتبع سياسات تقوم على تنويع الشراكات بدلًا من حصرها، وعلى توزيع الاعتماد بدلًا من تركيزه.

فقد تتعاون دولة ما مع الولايات المتحدة في المجال الأمني، فيما تعتمد على الصين في التجارة والاستثمار، وتحافظ في الوقت نفسه على علاقات وثيقة مع قوى إقليمية أخرى في مجال الطاقة أو التكنولوجيا أو الوساطة الدبلوماسية. ولا يُعد هذا السلوك تناقضًا، وإنما أصبح يعكس منطقًا جديدًا في إدارة العلاقات الدولية يقوم على المرونة الاستراتيجية بدلًا من الاصطفاف الدائم.

صعود القوى الوسطى

ومن أبرز ملامح هذا التحول صعود ما يُعرف بالقوى الوسطى أو المتوسطة، وهي دول لا تمتلك القدرات الشاملة للقوى العظمى، لكنها تملك من الموارد الاقتصادية أو الموقع الجغرافي أو النفوذ الدبلوماسي ما يسمح لها بالتأثير في قضايا دولية وإقليمية مهمة.

ولا تسعى هذه الدول بالضرورة إلى منافسة الولايات المتحدة أو الصين على قيادة النظام العالمي، وإنما تعمل على توسيع استقلاليتها، وتعزيز دورها الوسيط، واستثمار التنافس بين القوى الكبرى لتحقيق مكاسب اقتصادية أو أمنية أو سياسية. وقد أدى هذا السلوك إلى زيادة تعقيد النظام الدولي؛ لأن كثيرًا من القضايا لم تعد تُحسم بقرار صادر عن قوة واحدة، وإنما أصبحت تتطلب تفاهمات تشمل عددًا متزايدًا من الفاعلين.

ومن ثم، فإن القوة في النظام الدولي الراهن لم تعد تعني فقط القدرة على فرض الإرادة، وإنما أصبحت تعني أيضًا القدرة على بناء التحالفات، وإدارة التوازنات، وتنسيق المصالح المتعارضة.

نهاية الاصطفافات الصلبة

يُظهر المشهد الدولي المعاصر أن التحالفات لم تعد تقوم على الانتماء الشامل إلى معسكر سياسي أو أيديولوجي، وإنما أصبحت أكثر انتقائية وتخصصًا؛ فقد تتفق دولتان في مجال الأمن، وتختلفان في التجارة، وتتعاونان في المناخ، وتتنافسان في التكنولوجيا. وأصبح من الطبيعي أن يجتمع الخصوم في ملف، ويتواجهوا في ملف آخر.

وهـذا التطـور يعكـس انتقـال النظـام الدولـي مـن منطـق التحالفـات الشـاملة إلـى منطـق التحالفـات القطاعيـة، حيـث تتشـكل الشـراكات حـول قضايـا محـددة، مثـل أشـباه المـوصلات، أو الـذكاء الاصطناعـي، أو الطاقـة، أو الأمـن البحـري، دون أن يعنـي ذلـك توافقًـا كاملًا فـي بقيـة الملفات.

إن هـذا النمـط يزيـد مـن مرونـة العلاقـات الدوليـة، لكنـه يجعلهـا أيضًـا أكثـر هشاشـة؛ فـكل تحالـف يصبـح مرتبطًـا بقضيـة معينـة، ويمكـن أن يتغيـر مـع تغيـر المصالـح أو الظـروف. ولذلـك، أصبحـت الدبلوماسـية المعاصـرة تعتمـد بدرجـة أكبـر علـى إدارة شـبكات معقـدة مـن الشـراكات المتداخلـة، بـدلًا مـن إدارة تحالفـات ثابتـة وطويلـة الأمـد.

بين المنافسة والصراع

مـن أهـم نتائـج هـذا النظـام المركـب أن المنافسـة بيـن القـوى الكبـرى لا تـؤدي بالضـرورة إلـى حـرب مباشـرة، لكنهـا لا تضمـن أيضًـا الاسـتقرار؛ فالولايـات المتحـدة والصيـن تدركان أن المواجهة العسـكرية الشـاملة سـتكون باهظـة التكلفـة، لكنهمـا تسـتمران فـي التنافـس داخـل مجـالات متعـددة: الاقتصـاد، والتكنولوجيـا، والفضـاء، والبحـار، والمعاييـر الدوليـة، والـذكاء الاصطناعـي، وحتـى النفـوذ الثقافـي والمعرفـي.

وهكـذا، أصبـح العالـم يعيـش حالـة يمكـن وصفهـا بأنهـا تنافـس دائـم تحـت سـقف الاعتمـاد المتبـادل، وهـو وضـع يجعـل إدارة الأزمـات أكثـر تعقيـدًا؛ لأن التصعيـد فـي مجـال معيـن قـد ينعكـس سـريعًا علـى بقيـة المجـالات.

نحو نظام متعدد المستويات

إن أهـم مـا يميـز النظـام الدولـي الحالـي أنـه لا يمكـن تفسـيره بمسـتوى تحليلـي واحـد؛ فهـو ثنائـي عندمـا ننظـر إلـى توزيـع القـدرات الاسـتراتيجية الكبـرى، ومتعـدد عندمـا نـدرس سـلوك الـدول وتحالفاتهـا، وشـبكي عندمـا نحلـل دور الشـركات العالميـة والمنظمـات الدوليـة والبنـى الرقميـة، ومركـب عندمـا نأخـذ فـي الحسـبان التداخـل بيـن الاقتصـاد والأمـن والتكنولوجيـا والبيئـة.

ولهـذا، فـإن فهـم النظـام الدولـي لـم يعـد ممكنًـا مـن خلال مفاهيـم القطبيـة وحدهـا، مهمـا تكـن أهميتهـا؛ فهـذه المفاهيـم تصـف توزيـع القـوة، لكنهـا لا تفسـر وحدهـا كيفيـة اسـتخدامها، ولا تشـرح أنمـاط التفاعـل المتغيـرة بيـن الفاعلين. ويقتضـي التحليـل الجيوسياسـي المعاصـر الانتقـال مـن التفكيـر فـي عـدد الأقطـاب إلـى التفكيـر فـي بنيـة العلاقـات التـي تربـط بينهـا، وفـي الشـبكات التـي تتشـكل حولهـا، وفـي طبيعـة التنافـس الـذي يجمـع بيـن الـردع والتعـاون، وبيـن الاعتمـاد المتبـادل والسـعي إلـى الاسـتقلال الاسـتراتيجي.

ومـن هـذا المنظـور، فـإن العالـم لا يتجـه نحـو إعـادة إنتـاج الحـرب البـاردة، أو اسـتمرار اللحظـة الأحاديـة التـي أعقبتهـا، وإنمـا نحـو نظـام أكثـر سـيولة، تتداخـل فيـه مراكـز القـوة، وتتعـدد فيـه مسـارات النفـوذ، وتصبـح فيـه القـدرة علـى إدارة التعقيـد أهـم مـن القـدرة علـى فـرض الهيمنـة. وفـي مثـل هـذا النظـام، لا يكـون النجـاح مـن نصيـب الدولـة الأقـوى فقـط، وإنمـا أيضًـا للدولـة الأكثـر قـدرة علـى قـراءة التحـولات، وتكييـف اسـتراتيجياتها، وبنـاء شـبكة مرنـة مـن الشـراكات تسـمح لهـا بالحفـاظ علـى اسـتقلال قرارهـا وسـط بيئـة دوليـة تتغيـر بوتيـرة غيـر مسـبوقة.

ثالثًا:

صعود اللا-ليبرالية وتحول منطق القوة

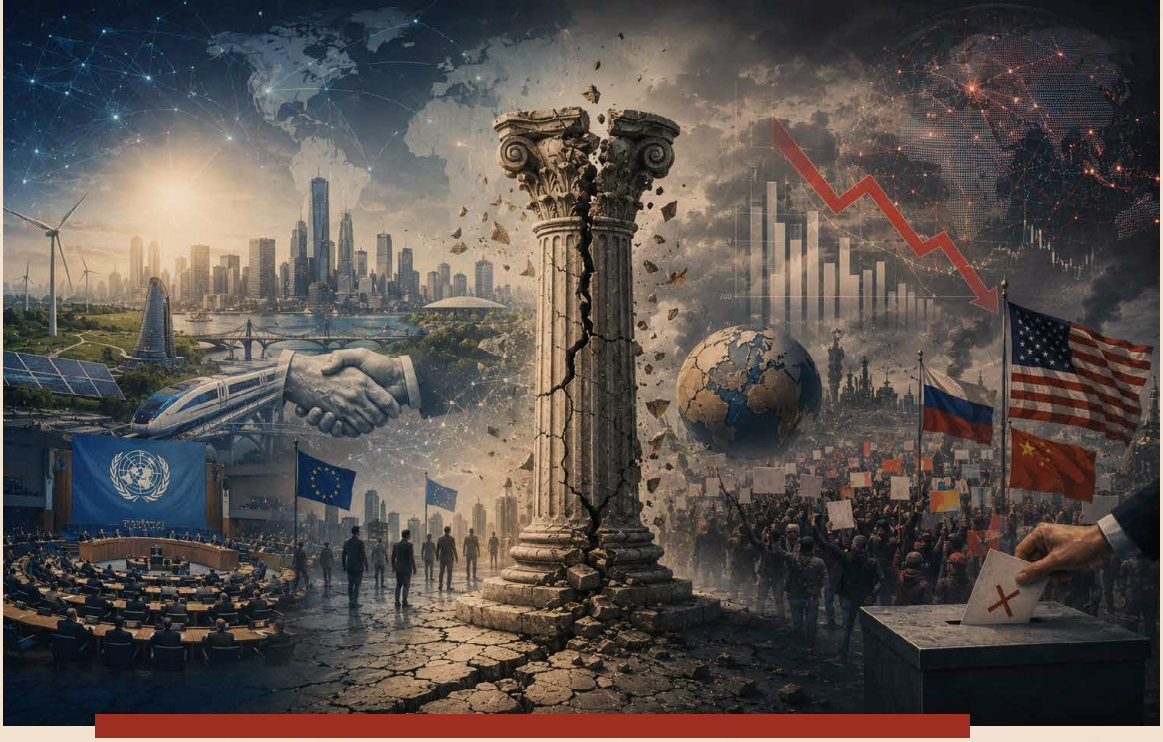

مـن أكثـر التحـولات عمقًـا فـي البيئـة الجيوسياسـية المعاصـرة ذلـك التحـول الـذي أصـاب النمـوذج الليبرالـي نفسـه؛ فبعـد ثلاثـة عقـود مـن نهايـة الحـرب البـاردة، لـم يعـد السـؤال المطـروح هو مـا إذا كانـت الليبرالية سـتنتصر عالميًّـا أم لا، بـل مـا إذا كانـت قـادرة علـى المحافظـة علـى مكانتهـا داخـل المجتمعـات التـي نشـأت فيهـا أم لا. لقـد كان الافتـراض السـائد، خلال تسـعينيات القـرن الماضـي، أن العولمـة الاقتصاديـة، والاعتمـاد الاقتصـادي المتبـادل، وتوسـع الديمقراطيـة الليبراليـة، سـتقود تدريجيًّـا إلـى بنـاء نظـام دولـي أكثـر اسـتقرارًا وتعاونًـا، تتراجـع فيـه النزاعـات الكبـرى لمصلحـة القانـون الدولـي والمؤسسـات المتعـددة الأطـراف. غيـر أن مسـار الأحـداث سـار فـي اتجـاه أكثـر تعقيـدًا.

فبـدلًا مـن أن تـؤدي العولمـة إلـى تعميـم نمـوذج سياسـي واحـد، فإنهـا أسـهمت، بصـورة غيـر متوقعـة، فـي إنتـاج ردود فعـل سياسـية وثقافيـة متباينـة؛ فقـد اسـتفادت قـوى صاعـدة مـن الانفتـاح الاقتصـادي دون أن تتبنـى بالضـرورة النمـوذج السياسـي الليبرالـي، فيمـا شـهدت الديمقراطيـات الغربيـة نفسـها تصاعـد حـركات شـعبوية وقوميـة تشـكك فـي كثيـر مـن المبـادئ التـي قامـت عليهـا مرحلـة مـا بعـد الحـرب البـاردة، مثـل الانفتاح التجـاري، والهجـرة، والتعدديـة الثقافية، ودور المؤسسـات الدوليـة.

ومـن هنـا، يبـرز مفهـوم اللا-ليبراليـة بوصفـه أحـد المفاتيـح الأساسـية لفهـم التحـولات الراهنـة؛ لأنـه يصـف واقعًـا أكثـر دقـة مـن التصنيفـات الثنائيـة التقليديـة التـي تقابـل بيـن الديمقراطيـة والسـلطوية أو بيـن الغـرب والشـرق.

من نهاية التاريخ إلى عودة التاريخ

عندمـا نشـر فرانسـيس فوكويامـا أطروحتـه الشـهيرة حـول "نهايـة التاريـخ"، كان يعتقـد أن الديمقراطيـة الليبراليـة تمثـل المرحلـة النهائيـة للتطـور السياسـي للبشـرية، وأن المنافسـة الأيديولوجيـة الكبـرى انتهـت بانهيـار الاتحـاد السـوفيتي. وقـد بـدت هـذه القـراءة، فـي حينهـا، منسـجمة مـع التفـوق الاقتصـادي والعسـكري والسياسـي الـذي تمتعـت بـه الولايـات المتحـدة وحلفاؤها.

لكـن العقـود اللاحقـة كشـفت أن التاريـخ لـم ينتـه، وإنمـا دخـل مرحلـة جديـدة أكثـر تعقيـدًا؛ فقـد عـادت المنافسـة بيـن القـوى الكبـرى، وتصاعـدت النزعـات القوميـة، وظهـرت تحديـات جديـدة لـم تكـن ضمـن الحسـابات السـابقة، مثـل الحـروب السـيبرانية، والـذكاء الاصطناعـي، والمعلومـات المضللـة، والأزمـات الماليـة العالميـة، وجائحـة كوفيـد - 19، ثـم الحـروب الإقليميـة التـي أعـادت الاعتبـار للقـوة العسـكرية.

وهكذا، فإن الليبرالية لم تنهَر بفعل خصومها الخارجيين فقط، وإنما واجهت أيضًا تحديات داخلية تمثلت في تراجع الثقة بالمؤسسات، واتساع الفجوات الاجتماعية، وتصاعد الشعور بفقدان السيطرة على مسارات العولمة.

اللا-ليبرالية ليست عودة إلى الماضي

من أهم الأفكار التي يطرحها الملف أن وصف هذه التحولات بأنها "رجعية" قد يكون مضللًا؛ فالكثير من الأنظمة والتيارات التي تُصنف اليوم ضمن التيار اللا-ليبرالي لا تعادي التكنولوجيا، ولا ترفض الحداثة الاقتصادية، ولا تسعى إلى إعادة إنتاج الماضي كما كان. بل على العكس، فإنها غالبًا ما تتبنى أكثر التقنيات تقدمًا، وتستثمر بكثافة في الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، والمراقبة الرقمية، والاقتصاد الرقمي، مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بتصورات سياسية واجتماعية محافظة أو سيادية أو قومية.

ومن هنا، فإن اللا-ليبرالية لا تمثل رفضًا للحداثة، وإنما تمثل إعادة تعريف للحداثة نفسها؛ إنها تسعى إلى الجمع بين الابتكار التقني وتركيز السلطة، وبين الاقتصاد المتطور والدولة القوية، وبين الانفتاح الاقتصادي والضبط السياسي. ولهذا السبب، فإن استخدام مصطلحات مستمدة من القرن العشرين قد لا يكون كافيًا لفهم هذه الظاهرة؛ لأنها تنتمي إلى سياق تاريخي مختلف تمامًا.

التكنولوجيا كأداة لإعادة تشكيل السلطة

تكشف التجربة المعاصرة أن التكنولوجيا لم تعد أداة محايدة، وإنما أصبحت أحد أهم مصادر القوة السياسية؛ فالذكاء الاصطناعي، وتقنيات التعرف على الوجوه، وتحليل البيانات، والخوارزميات، ومنصات التواصل الاجتماعي، جميعها أصبحت أدوات قادرة على إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع.

وقد كان يُعتقد في بدايات ظهور الإنترنت أن التكنولوجيا ستؤدي تلقائيًّا إلى مزيد من الحرية والانفتاح، لكن الواقع أثبت أنها يمكن أن تُستخدم أيضًا لتعزيز الرقابة، وإدارة المجال العام، والتأثير في الرأي العام، وإعادة تشكيل السلوك الاجتماعي.

ولذلك، فإن أحد أهم التحولات الجيوسياسية الراهنة يتمثل في انتقال المنافسة من السيطرة على الأراضي إلى السيطرة على الفضاءات الرقمية، ومن احتكار الموارد الطبيعية إلى احتكار البيانات والمعايير التقنية والخوارزميات. إن الدولة التي تمتلك القدرة على إنتاج التكنولوجيا أو التحكم في بنيتها الأساسية تكتسب نوعًا جديدًا من القوة قد يفوق، في بعض الأحيان، أثر الموارد التقليدية.

الرأسمالية تتحول أيضًا

لا يقتصر التحول على المجال السياسي، بل يمتد إلى طبيعة النظام الاقتصادي العالمي؛ فقد قامت العولمة الليبرالية على فكرة توسيع الأسواق، وزيادة المنافسة، وتحرير التجارة، وتقليل القيود أمام حركة رؤوس الأموال. لكن السنوات الأخيرة شهدت صعود نموذج مختلف يقوم على تركيز غير مسبوق للثروة والبيانات والقدرات التقنية في أيدي عدد محدود من الشركات العملاقة.

ولم تعد هذه الشركات مجرد مؤسسات اقتصادية، وإنما أصبحت تمتلك بنى تحتية رقمية يعتمد عليها مليارات البشر، وتتحكم في تدفقات المعلومات، وتؤثر في النقاشات العامة، وتشارك بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الأمن القومي، والاقتصاد، وحتى السياسة الخارجية. وهكذا، أصبحت العلاقة بين الدولة والسوق أكثر تعقيدًا مما كانت عليه في السابق؛ فلم تعد الدولة وحدها تحتكر أدوات القوة، ولم يعد السوق يعمل بصورة مستقلة عن الاعتبارات الجيوسياسية.

تراجع العالمية وصعود السيادة

من النتائج المباشرة لهذه التحولات عودة مفهوم السيادة بقوة إلى النقاش الدولي؛ فبعد عقود من الحديث عن تراجع أهمية الدولة القومية، أصبحت الحكومات تعيد النظر في اعتمادها على الخارج، سواء في الطاقة أو الغذاء أو الصناعات المتقدمة أو الرقائق الإلكترونية أو المعادن النادرة. وأصبح الأمن الاقتصادي جزءًا من الأمن القومي، كما أصبح بناء سلاسل إمداد أكثر مرونة هدفًا استراتيجيًّا لا يقل أهمية عن تحديث الجيوش. ولذلك، فإننا نشهد اليوم سياسات صناعية

جديدة، ودعمًا حكوميًّا متزايدًا للتكنولوجيا الوطنية، وقيودًا على تصدير بعض التقنيات الحساسة، وإعادة تموضع للاستثمارات الصناعية، وهي كلها مؤشرات على انتقال الاقتصاد العالمي من منطق الكفاءة المطلقة إلى منطق المرونة الاستراتيجية.

هل يتراجع القانون الدولي؟

لا يعني صعود اللا-ليبرالية انهيار القانون الدولي، لكنه يكشف عن تزايد التوتر بين منطق القوة ومنطق الشرعية؛ فمن ناحية، لاتزال المؤسسات الدولية تمارس أدوارًا مهمة في إدارة كثير من الملفات العالمية، مثل التجارة، والطيران، والصحة، والبيئة، والملاحة البحرية. لكن من ناحية أخرى، فإن هذه المؤسسات تواجه صعوبات متزايدة عندما تتعارض قواعدها مع المصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى.

وقد أبرزت الأزمات الدولية الأخيرة أن احترام القانون الدولي لا يعتمد فقط على وجود قواعد قانونية، بل أيضًا على توازنات القوة، والإرادة السياسية، ووجود توافق دولي يسمح بتطبيق تلك القواعد. ومن هنا، فإن أحد التحديات الكبرى التي تواجه النظام الدولي يتمثل في كيفية الحفاظ على شرعية المؤسسات المتعددة الأطراف في عالم يشهد تصاعدًا في النزعات السيادية والتنافس الجيوسياسي.

اللا-ليبرالية بوصفها ظاهرة عالمية

من الخطأ اختزال اللا-ليبرالية في منطقة جغرافية بعينها أو في نظام سياسي محدد؛ فهي ليست ظاهرة شرقية أو غربية، شمالية أو جنوبية، وإنما أصبحت اتجاهًا عالميًّا يتخذ أشكالًا مختلفة بحسب السياقات الوطنية. وقد تتجسد في دولة عبر سياسات اقتصادية حمائية، وفي أخرى عبر تعزيز السلطة التنفيذية، وفي ثالثة عبر إعادة تعريف العلاقة بين الهوية الوطنية والعولمة، وفي رابعة عبر توسيع استخدام التكنولوجيا في إدارة المجتمع.

إن ما يجمع هذه التجارب ليس تشابه مؤسساتها، وإنما اشتراكها في التشكيك في كثير من الافتراضات التي حكمت النظام الليبرالي خلال العقود الماضية، وفي السعي إلى إعادة بناء العلاقة بين الدولة، والمجتمع، والسوق، والتكنولوجيا، والسيادة.

نحو مفهوم جديد للقوة

تكشف هذه التحولات أن القوة لم تعد تُقاس فقط بعدد السكان أو حجم الاقتصاد أو القدرات العسكرية، وإنما أصبحت ترتبط أيضًا بقدرة الدولة على التحكم في التكنولوجيا، وإنتاج المعرفة، وتأمين البنية الرقمية، وبناء السرديات، وحماية استقلالها الاستراتيجي. ولهذا، فإن الجيوسياسة المعاصرة لم تعد تدرس الصراع بين الدول فقط، وإنما تدرس أيضًا الصراع بين نماذج مختلفة لتنظيم السلطة، وإدارة الاقتصاد، واستخدام التكنولوجيا، وتعريف السيادة. ويعني ذلك أن المنافسة الدولية لم تعد تدور حول مَن يملك القوة فحسب، وإنما حول أي نموذج للحكم والتنمية والابتكار سيكون أكثر قدرة على التكيف مع عالم يتسم بعدم اليقين، وتسارع التحولات، وتداخل الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية.

وبهذا المعنى، فإن صعود اللا-ليبرالية لا يمثل مجرد مرحلة عابرة في السياسة الدولية، وإنما يعكس تحولًا بنيويًّا في طبيعة النظام العالمي نفسه، ويدفع الباحثين وصناع القرار إلى إعادة النظر في كثير من المسلمات التي حكمت التفكير الاستراتيجي منذ نهاية الحرب الباردة. ومن ثم، فإن فهم هذا التحول لا يقتصر على متابعة تغير موازين القوى، وإنما يتطلب تحليل التغير الأعمق الذي أصاب مفهوم القوة ذاته، وانتقاله من التركيز على السيطرة العسكرية والاقتصادية إلى القدرة على الجمع بين التكنولوجيا، والسيادة، والشرعية، والمرونة الاستراتيجية ضمن إطار واحد يحدد مكانة الدول في النظام الدولي المعاصر.

رابعًا:

ما الذي يجعل التحالف متينًا؟ إعادة التفكير في التحالفات في عالم متغير

تُعد التحالفات إحدى أكثر الظواهر استمرارية في التاريخ الدولي، لكنها في الوقت نفسه من أكثرها تغيرًا؛ فمنذ نشأة الدولة الحديثة، لم تستطع أي قوة كبرى أو متوسطة الاعتماد على قدراتها الذاتية وحدها لضمان أمنها وتحقيق مصالحها. ولذلك، شكّلت التحالفات دائمًا إحدى أهم أدوات إدارة التوازنات الدولية، سواء بهدف ردع الخصوم، أو تقاسم الأعباء، أو توسيع النفوذ، أو حماية النظام الإقليمي والدولي.

غير أن التحالفات التي عرفها العالم، خلال القرن الحادي والعشرين، تختلف بصورة جوهرية عن تلك التي سادت خلال الحربين العالميتين أو الحرب الباردة؛ فلم يعد التحالف مجرد التزام عسكري جامد بين دولتين أو أكثر، بل أصبح شبكة معقدة من العلاقات الأمنية والاقتصادية والتكنولوجية والاستخباراتية والسياسية، تتغير طبيعتها تبعًا لتغير البيئة الدولية. ومن هنا، فإن فهم التحالفات لم يعد يقتصر على معرفة مَن يتحالف مع مَن، وإنما يتطلب فهم لماذا يتشكل التحالف؟ وكيف يستمر؟ ومتى ينهار؟ وما الذي يمنحه المصداقية والفاعلية؟

التحالف ليس صداقة بين الدول

من أكثر التصورات الخاطئة شيوعًا النظر إلى التحالف باعتباره تعبيرًا عن التقارب الثقافي أو السياسي أو حتى عن "الصداقة" بين الدول، غير أن الأدبيات الجيوسياسية والاستراتيجية تُظهر أن التحالفات تقوم أساسًا على تقاطع المصالح لا على التشابه القيمي.

فالدول قد تتحالف رغم اختلاف أنظمتها السياسية، أو رؤاها الاقتصادية، أو خلفياتها الثقافية، إذا رأت أن مصالحها الأمنية تتطلب ذلك، كما قد تنتهي تحالفات طويلة الأمد عندما تتغير البيئة الاستراتيجية، أو تتبدل مصادر التهديد. ولذلك، فإن التحالف ليس علاقة أخلاقية، وإنما مؤسسة استراتيجية تقوم على حسابات دقيقة للمصلحة والقدرة والالتزام.

ويُعرّف الملف التحالف بأنه التزام بين دولتين أو أكثر باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها في ظروف محددة ضد طرف خارجي. ويُبرز هذا التعريف عنصرين أساسيين؛ الأول: وجود التزام متبادل، والآخر: ارتباط هذا الالتزام بتهديد محدد أو محتمل. ومن دون هذين العنصرين، يصبح الحديث عن "تحالف" أقرب إلى شراكة سياسية أو تفاهم دبلوماسي منه إلى تحالف بالمعنى الاستراتيجي.

لماذا تتحالف الدول؟

رغم اختلاف السياقات التاريخية، يمكن إرجاع الدوافع الأساسية للتحالفات إلى أربع وظائف استراتيجية مترابطة.

1. تجميع القدرات

لا تستطيع معظم الدول مواجهة التحديات الأمنية الكبرى بمفردها؛ ومن هنا، فإن التحالف يسمح بتجميع الموارد العسكرية والاقتصادية والاستخباراتية والتكنولوجية، بما يرفع القدرة الجماعية على الردع والدفاع. ولا يعني ذلك مجرد زيادة عدد القوات أو الأسلحة، وإنما أيضًا توسيع قاعدة الموارد البشرية، والخبرات التقنية، والبنية اللوجستية، والقدرات الصناعية.

وفي عالم أصبحت فيه الحروب تعتمد بصورة متزايدة على التكنولوجيا المتقدمة والأنظمة المعقدة، فإن امتلاك القوة العسكرية لم يعد وحده كافيًا، وإنما أصبح التعاون في البحث والتطوير، وتبادل المعلومات، والتكامل الصناعي، جزءًا أساسيًّا من قوة التحالف.

2. التنسيق الاستراتيجي

لا تكمن قوة التحالف في جمع القدرات فقط، وإنما في القدرة على استخدامها بصورة منسقة؛ ولهذا السبب، تستثمر الدول المتحالفة في إنشاء هياكل مشتركة للتخطيط، وإجراء مناورات عسكرية دورية، وتطوير عقائد عملياتية موحدة، وتحسين قابلية التشغيل البيني بين قواتها المسلحة.

ويكتسب هذا التنسيق أهمية متزايدة في ظل تطور أنماط الحرب الحديثة، التي تتطلب دمج العمليات البرية والبحرية والجوية والسيبرانية والفضائية في إطار عملياتي واحد. وكلما ارتفع مستوى التنسيق، زادت قدرة التحالف على الاستجابة السريعة للأزمات، وتقليل احتمالات سوء التقدير.

3. تنظيم هرمية النظام الدولي

تكشف التحالفات أيضًا عن طبيعة توزيع القوة داخل النظام الدولي؛ فهي لا تحدد فقط مَن يقف إلى جانب مَن، وإنما تكشف أيضًا عن أنماط الاعتماد المتبادل بين الدول، وعن الأدوار القيادية والأدوار التابعة داخل المنظومة الأمنية.

فالقوة القائدة في التحالف تتحمل عادة الجزء الأكبر من أعباء الردع والإنفاق العسكري، فيما تعتمد عليها الدول الأصغر في توفير الضمانات الأمنية. غير أن هذا الاعتماد ليس أحادي الاتجاه؛ فالقوة الكبرى تحتاج بدورها إلى قواعد عسكرية، ودعم سياسي، وشرعية دولية، وشركاء إقليميين يوسعون قدرتها على التأثير. ومن ثم، فإن التحالفات ليست مجرد علاقة بين قوي وضعيف، بل شبكة من المصالح المتبادلة، وإن كانت غير متكافئة دائمًا.

4. تعزيز الردع

ربما تكون الوظيفة الأكثر أهمية للتحالف هي تعزيز الردع؛ فالتحالف لا يمنع الحرب؛ لأنه يقضي على الصراع، وإنما لأنه يرفع تكلفة العدوان، ويزيد من درجة عدم اليقين لدى الخصم بشأن نتائج أي مغامرة عسكرية.

فالخصم الذي يواجه دولة منفردة قد يحسب ميزان القوى بطريقة تختلف تمامًا عما إذا كان يعلم أن أي هجوم سيستدعي ردًّا جماعيًّا من دول عدة. ومن هنا، فإن قوة التحالف لا تكمن فقط في قدراته العسكرية الفعلية، وإنما أيضًا في المصداقية السياسية لالتزام أعضائه بالدفاع عن بعضهم بعضًا.

معضلتا التحالف: التخلي والتوريط

رغم فوائدها، فإن التحالفات تواجه معضلتين بنيويتين لازمتاها عبر التاريخ.

الخوف من التخلي

تخشى الدولة الأصغر غالبًا أن تتراجع الدولة القائدة عن التزاماتها عندما تصبح تكلفة الوفاء بها مرتفعة؛ ولذلك فإن قيمة الضمانات الأمنية لا تعتمد على النصوص القانونية وحدها، وإنما على سجل الحليف، وإرادته السياسية، وقدرته الفعلية على التدخل عند الضرورة.

ولهذا السبب، فإن التحالف لا يُقاس بعدد الاتفاقيات الموقعة، وإنما بدرجة الثقة التي تولدها الممارسة العملية، والتمارين المشتركة، والاستثمارات الدفاعية، والاستجابة الفعلية للأزمات السابقة.

الخوف من التوريط

في المقابل، تخشى الدولة الكبرى، أو حتى بعض الحلفاء، أن يؤدي التزامهم بالدفاع عن شريك معين إلى جرّهم إلى نزاع لم يختاروه، أو لا يخدم مصالحهم المباشرة. ويُعرف هذا في الأدبيات الاستراتيجية بمشكلة التوريط؛ أي احتمال أن يدفع سلوك أحد الحلفاء الآخرين إلى الدخول في مواجهة غير مرغوبة.

ومن هنا، تحاول الدول تصميم تحالفاتها بطريقة تحقق توازنًا دقيقًا بين طمأنة الحلفاء، ومنعهم في الوقت نفسه من التصرف بتهور اعتمادًا على تلك الضمانات.

لماذا تنهار بعض التحالفات؟

ليست كل التحالفات دائمة؛ فالتاريخ الدولي حافل بتحالفات انهارت، رغم ما بدا في البداية من تماسكها. وغالبًا ما يحدث ذلك عندما تتغير البيئة الاستراتيجية بصورة تجعل المصلحة المشتركة أقل أهمية، أو عندما يختفي مصدر التهديد الذي كان السبب الرئيسي في قيام التحالف.

وقد ينهار التحالف أيضًا؛ نتيجة اختلاف تقييم أعضائه للمخاطر، أو بسبب تغير موازين القوة داخل التحالف نفسه، أو نتيجة تراجع الثقة السياسية، أو تضارب الأولويات الاقتصادية.

ولهذا، فإن بقاء التحالف لا يعتمد على وجود عدو مشترك فقط، وإنما يتطلب قدرة مستمرة على إعادة تعريف المصالح المشتركة بما يتلاءم مع التحولات الدولية.

التحالفات في عصر التهديدات المركبة

أصبحت التحالفات المعاصرة تختلف عن سابقاتها؛ بسبب تغير طبيعة التهديدات نفسها؛ فلم تعد التحديات مقتصرة على الغزو العسكري التقليدي، وإنما تشمل الهجمات السيبرانية، والتجسس الصناعي، والتضليل الإعلامي، وتعطيل سلاسل الإمداد، والابتزاز الاقتصادي، والهجمات على البنية التحتية الرقمية.

ولهذا، فإن مجالات التعاون داخل التحالفات توسعت لتشمل الأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، والفضاء، والطاقة، وحماية الكابلات البحرية، وأمن البيانات، ومكافحة المعلومات المضللة، والأمن الصحي، والقدرة على الصمود أمام الأزمات العالمية.

إن هذا الاتساع في مجالات التعاون يعكس تحولًا أعمق في مفهوم الأمن ذاته؛ فلم يعد الأمن يُختزل في حماية الحدود، وإنما أصبح يشمل حماية المجتمع، والاقتصاد، والتكنولوجيا، والبنية التحتية، والقدرة على الاستمرار في أداء الوظائف الحيوية للدولة حتى في ظل الأزمات.

من التحالفات العسكرية إلى الشبكات الاستراتيجية

إن أحد أهم التحولات، التي يشهدها النظام الدولي اليوم، يتمثل في انتقال التحالفات من صيغتها التقليدية، القائمة على الالتزامات العسكرية المباشرة، إلى شبكات استراتيجية متعددة الأبعاد؛ ففي كثير من الأحيان، لا يكون التعاون بين الدول محصورًا في الدفاع، وإنما يمتد إلى مجالات التكنولوجيا، والبحث العلمي، والابتكار، وأمن الطاقة، والاقتصاد الرقمي، وسلاسل الإمداد، والمعايير الصناعية.

ومن ثم، فإن التحالف في القرن الحادي والعشرين لم يعد مجرد اتفاق للدفاع المشترك، وإنما أصبح منظومة متكاملة لإدارة الاعتماد المتبادل في عالم يتسم بتزايد المخاطر وتعقيدها؛ فالدول لا تتحالف فقط لأنها تواجه خصمًا واحدًا، وإنما لأنها تدرك أن التحديات الجديدة -من الذكاء الاصطناعي إلى الأمن السيبراني والمناخ والاقتصاد الرقمي- لا يمكن التعامل معها بصورة فعالة إلا من خلال شبكات واسعة من التعاون والتنسيق والثقة المتبادلة.

ومن هذا المنظور، فإن متانة التحالف لا تُقاس بعدد أعضائه أو حجم قواته فحسب، وإنما بقدرته على التكيف مع طبيعة التهديدات الجديدة، وإنتاج الثقة، وتحويل الالتزامات السياسية إلى ترتيبات مؤسسية وعملية قابلة للاستمرار. فالعالم المعاصر لا يحتاج إلى تحالفات أكثر عددًا، بقدر ما يحتاج إلى تحالفات أكثر مرونة، وأكثر قدرة على التعلم، وأكثر استعدادًا لمواجهة بيئة استراتيجية تتغير بسرعة غير مسبوقة.

خامسًا:

العواطف بوصفها قوة جيوسياسية:

عندما تصبح المشاعر عاملًا في صناعة القرار الدولي

ظل التفكير الكلاسيكي في العلاقات الدولية، لعقود طويلة، ينطلق من افتراض أساسي مفاده أن الدول تتصرف بوصفها فاعلين عقلانيين يسعون إلى تعظيم مصالحهم وتقليل خسائرهم. ووفق هذا التصور، تُتخذ القرارات الاستراتيجية بعد حسابات دقيقة لموازين القوى، والموارد المتاحة، والتكلفة المتوقعة، والعوائد الممكنة. ولذلك، هيمنت مفاهيم الردع، وتوازن القوى، والمصلحة الوطنية، باعتبارها المفاتيح الأساسية لفهم السلوك الدولي.

غير أن العقود الأخيرة كشفت أن هذا التصور، رغم أهميته، لا يكفي لتفسير كثير من الأزمات الدولية؛ فقد اتضح أن الدول لا تتحرك فقط وفق حسابات القوة المادية، وإنما أيضًا وفق تصوراتها عن الكرامة، والهوية، والعدالة، والاعتراف، والإهانة، والخوف، والانتقام، والمكانة الدولية. وبذلك، فإن العواطف لم تعد تُعد عنصرًا ثانويًّا أو شخصيًّا، وإنما أصبحت جزءًا من البنية العميقة التي تشكل السياسة الخارجية وصناعة القرار الاستراتيجي.

ومن هنا، يبرز ما أصبح يُعرف في الأدبيات الحديثة بـ"المنعطف العاطفي" في العلاقات الدولية، الذي يدعو إلى إدماج دراسة المشاعر الجماعية والرموز والذاكرة التاريخية في تحليل السياسة العالمية، بدلًا من الاكتفاء بالنماذج العقلانية التقليدية.

هل تتصرف الدول بعقل بارد؟

قد يبدو هذا السؤال غريبًا للوهلة الأولى؛ لأن الدول ليست أفرادًا يملكون مشاعر بالمعنى النفسي المباشر. غير أن الدولة ليست كيانًا مجردًا، وإنما تتكون من قادة، ومؤسسات، ونخب، ومجتمعات، وإعلام، وذاكرة وطنية، وجميعها تنتج تصورات مشتركة عن الذات والآخر.

ولهذا، فإن ما يسمى "مشاعر الدولة" ليس إلا التعبير الجماعي عن منظومة من الإدراكات المشتركة التي تحدد كيف ترى الأمة نفسها، وكيف تفسر أفعال الآخرين، وما تعدّه إهانة أو اعترافًا أو تهديدًا.

فقد تتخذ دولة قرارًا استراتيجيًا، لا لأنه الأكثر ربحًا اقتصاديًّا، وإنما لأنه يحافظ على هيبتها الدولية، أو يمنع ظهورها بمظهر الضعيف، وقد تستمر في نزاع مكلف؛ لأن التراجع أصبح، في نظرها، أكثر تكلفة من استمرار المواجهة.

وهكذا، فإن كثيرًا من القرارات التي تبدو غير عقلانية، عند النظر إليها من زاوية التكلفة والعائد، تصبح أكثر قابلية للفهم عندما تُقرأ في ضوء مفاهيم الشرف الوطني، والكرامة، والذاكرة التاريخية، والاعتراف الدولي.

الإذلال بوصفه متغيرًا استراتيجيًّا

من أكثر المشاعر حضورًا في الجيوسياسة المعاصرة شعور الإذلال؛ فالتاريخ الحديث يقدم أمثلة عديدة لدول أعادت صياغة سياساتها الخارجية انطلاقًا من رواية وطنية تقوم على استعادة الكرامة المفقودة أو تصحيح مظالم تاريخية. وفي مثل هذه الحالات، لا يصبح الماضي مجرد سجل للأحداث، وإنما يتحول إلى عنصر فاعل في صناعة الحاضر.

إن الشعور بالإذلال لا يولد تلقائيًّا من الهزيمة العسكرية أو الخسارة الاقتصادية، وإنما ينشأ من الطريقة التي تُفسر بها هذه الأحداث داخل الخطابات السياسية والإعلامية والتعليمية. وعندما تتحول تلك التفسيرات إلى جزء من الهوية الوطنية، تصبح قادرة على توجيه السياسات العامة لعقود طويلة. ولهذا السبب، فإن فهم كثير من النزاعات الدولية يتطلب دراسة الروايات الوطنية بقدر ما يتطلب دراسة موازين القوى العسكرية.

الكرامة والاعتراف

في المقابل، لا تتحرك الدول فقط لتجنب الإذلال، وإنما أيضًا للحصول على الاعتراف؛ فالعديد من القوى الصاعدة لا تسعى فقط إلى زيادة ناتجها المحلي أو تحديث جيوشها، وإنما تطالب أيضًا بالاعتراف بمكانتها الجديدة داخل النظام الدولي، سواء من خلال إصلاح المؤسسات الدولية، أو زيادة تمثيلها في المنظمات العالمية، أو الاعتراف بمصالحها الأمنية.

ويكشف هذا السلوك أن المكانة الدولية أصبحت موردًا استراتيجيًّا لا يقل أهمية عن الموارد المادية؛ فالدولة التي ترى أن وزنها الحقيقي لا ينعكس في النظام الدولي قد تصبح أكثر استعدادًا لإعادة تحدي القواعد القائمة، أو بناء مؤسسات بديلة، أو توسيع نفوذها الإقليمي. ومن هنا، فإن كثيرًا من الصراعات المعاصرة ليست صراعات على الأرض فقط، وإنما أيضًا صراعات على الاعتراف.

الخوف يصنع السياسات

يُعد الخوف أحد أكثر العواطف تأثيرًا في العلاقات الدولية، غير أن الخوف في السياسة الدولية لا يتعلق دائمًا بوجود تهديد فعلي، وإنما كثيرًا ما يرتبط بإدراك التهديد؛ فقد تفسر دولة تعزيز قدرات دولة مجاورة بوصفه إجراءً دفاعيًّا، فيما تراه دولة أخرى استعدادًا للهجوم. ومن هنا، ينشأ ما يُعرف في الأدبيات الأمنية بمعضلة الأمن؛ حيث يؤدي سعي كل طرف إلى زيادة أمنه إلى شعور الطرف الآخر بمزيد من التهديد، فيدخل الجميع في دوامة من سباقات التسلح وانعدام الثقة.

وتزداد خطورة هذا الوضع عندما تكون قنوات الاتصال محدودة، أو عندما تسيطر الصور النمطية على إدراك الأطراف لبعضها بعضًا؛ ولهذا فإن إدارة الإدراك لا تقل أهمية عن إدارة القدرات العسكرية نفسها.

الذاكرة بوصفها قوة سياسية

ليست الذاكرة مجرد استحضار للماضي، وإنما هي عملية مستمرة لإعادة تفسيره؛ فالمجتمعات لا تتذكر كل شيء بالطريقة نفسها، وإنما تختار أحداثًا معينة، وتمنحها مكانة مركزية في بناء هويتها الوطنية. ومن خلال التعليم، والإعلام، والرموز الوطنية، والخطاب السياسي، تتحول هذه الذاكرة إلى إطار مرجعي يحدد كيفية فهم الحاضر.

ولهذا، فإن النزاعات الممتدة كثيرًا ما تستمر؛ لأن الأطراف المختلفة تحمل روايات تاريخية متعارضة، وليس فقط لأنها تختلف حول المصالح الراهنة. إن السلام المستدام لا يتطلب فقط اتفاقًا على توزيع الموارد أو رسم الحدود، وإنما يحتاج أيضًا إلى إدارة الاختلاف في الذاكرة التاريخية.

العواطف في عصر الإعلام الرقمي

ازدادت أهمية العواطف بصورة غير مسبوقة مع الثورة الرقمية؛ فمنصات التواصل الاجتماعي لا تنقل المعلومات فقط، وإنما تضخّم أيضًا المشاعر، وتسرّع انتشارها، وتمنحها قدرة هائلة على التأثير في الرأي العام.

وقد أصبح من الممكن، خلال ساعات قليلة، تحويل حادث محلي إلى أزمة دولية إذا نجح في إثارة الغضب أو الخوف أو الشعور بالإهانة. ولذلك، أصبحت المنافسة الجيوسياسية تدور أيضًا حول إدارة الانفعالات

الجماعية, وليس فقط حول السيطرة على المعلومات؛ فالجهة التي تستطيع صياغة الرواية الأكثر تأثيرًا قد تحقق مكاسب سياسية لا تقل أهمية عن المكاسب العسكرية.

من القوة الصلبة إلى القوة الإدراكية

يعكس هذا التحول انتقالًا أوسع في مفهوم القوة؛ فالقوة لم تعد تعني فقط القدرة على الإكراه, أو حتى على الإقناع, وإنما أصبحت تشمل أيضًا القدرة على تشكيل إدراك الآخرين للواقع. ومن هنا, أصبحت السرديات, والرموز, والصور, والخطابات, جزءًا من أدوات المنافسة الدولية. ولم يعد الصراع يدور فقط حول مَن يمتلك القوة, وإنما أيضًا حول مَن يحدد معنى الأحداث, ومَن يملك القدرة على تعريف الضحية والجاني, والشرعية واللاشرعية, والعدوان والدفاع؛ ما يجعل الحروب الإعلامية والمعلوماتية جزءًا لا يتجزأ من الصراعات المعاصرة.

هل يمكن إدارة العواطف؟

لا يعني الاعتراف بدور العواطف الدعوة إلى استبعاد العقل من السياسة الدولية, وإنما يعني الاعتراف بأن العقل نفسه يعمل داخل بيئة مشحونة بالمشاعر والرموز والذاكرة. ولهذا, فإن إدارة الأزمات الدولية لا تقتصر على معالجة الأسباب المادية للنزاع, وإنما تتطلب أيضًا إدارة الإدراك, وبناء الثقة, وإعادة الاعتراف المتبادل, وتقليل الإحساس بالإذلال, وفتح قنوات للحوار تسمح بإعادة تفسير الأحداث بعيدًا عن منطق الانتقام.

إن كثيرًا من النزاعات تستمر لأن كل طرف يعتقد أن الطرف الآخر لا يعترف بكرامته أو شرعية مخاوفه, وليس فقط لأنه يختلف معه حول المصالح. ومن هنا, فإن الوساطة الفعالة لا تحتاج إلى خبراء في القانون والسياسة فقط, وإنما تحتاج أيضًا إلى فهم عميق لعلم النفس السياسي, والذاكرة الجماعية, وديناميات الهوية.

نحو جيوسياسة للإدراك

تكشف مساهمة هذا المحور أن الجيوسياسة لم تعد تقتصر على دراسة الجغرافيا والقوة العسكرية, وإنما أصبحت تشمل أيضًا جغرافيا الإدراك؛ فالمكان لا يُنتج الصراع وحده, وإنما تنتجه أيضًا الصور الذهنية المرتبطة بذلك المكان, والروايات التي تمنحه معناه, والمشاعر التي يثيرها في وعي الفاعلين السياسيين.

ولهذا, فإن فهم النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين يقتضي الانتقال من تحليل القوة المادية إلى تحليل القوة الإدراكية؛ أي القدرة على تشكيل التصورات, وصياغة السرديات, وإنتاج المعاني التي تحدد كيف تُقرأ الوقائع, وكيف تُتخذ القرارات.

إن الدولة التي تنجح في إدارة إدراكها لذاتها, وفي فهم إدراك الآخرين لها, وفي بناء سردية تمنح سياساتها قدرًا أكبر من الشرعية والقبول, تمتلك موردًا استراتيجيًّا لا يقل أهمية عن الجيوش أو الاقتصاد أو التكنولوجيا. وبهذا المعنى, فإن العواطف تصبح جزءًا من البنية العميقة للقوة الجيوسياسية, لا لأنها تحل محل المصالح, بل لأنها تحدد في كثير من الأحيان كيف تُعرَّف المصالح أصلًا, وكيف تُرتب أولوياتها, وكيف يُتخذ القرار بشأنها؛ ما يجعل دراسة العواطف, والذاكرة, والهوية, والاعتراف, عنصرًا لا غنى عنه لفهم عالم لم تعد تتحرك فيه الدول وفق منطق القوة المجردة وحدها, وإنما وفق تفاعل معقد بين الوقائع المادية والتصورات الذهنية التي تمنح تلك الوقائع معناها السياسي والاستراتيجي.

سادسًا:

التكنولوجيا والمناخ والفضاء:

اتساع المجال الجيوسياسي وإعادة تعريف القوة في القرن الحادي والعشرين

كان التفكير الجيوسياسي التقليدي ينطلق من افتراض واضح مفاده أن التنافس بين الدول يدور أساسًا حول السيطرة على اليابسة والبحار، وأن مصادر القوة ترتبط بالموقع الجغرافي، والموارد الطبيعية، والموانئ، والممرات البحرية، والحدود البرية. وقد ظل هذا التصور صالحًا لفترة طويلة؛ لأنه عكس طبيعة الاقتصاد العالمي، ووسائل الحرب، وأدوات الاتصال التي سادت خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

غير أن العقود الأخيرة شهدت تحولًا جذريًّا في طبيعة البيئة الاستراتيجية؛ فلم تعد الأرض وحدها هي المجال الذي تُمارس فيه القوة، ولم تعد البحار والحدود تشكل الساحات الحصرية للتنافس الدولي. فقد أضافت الثورة الرقمية، والذكاء الاصطناعي، والتغير المناخي، والفضاء الخارجي، أبعادًا جديدة أعادت رسم الخريطة الجيوسياسية العالمية، بحيث أصبحت القوة تُمارس في فضاءات متداخلة تتجاوز الحدود التقليدية للدولة.

ومن هنا، فإن أحد أهم التحولات التي يبرزها الملف يتمثل في انتقال الجيوسياسة من دراسة الجغرافيا المادية إلى دراسة الجغرافيا المركبة، التي تمتزج فيها الأرض بالبيانات، والحدود بالكابلات البحرية، والسيادة بالخوارزميات، والفضاء الخارجي بالبنية التحتية الرقمية، والمناخ بالأمن القومي.

1. الذكاء الاصطناعي بوصفه موردًا جيوسياسيًّا

لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد ثورة تقنية تهدف إلى تحسين الإنتاجية أو تسريع الابتكار، وإنما أصبح أحد أهم عناصر المنافسة الاستراتيجية بين القوى الكبرى؛ فالقدرة على تطوير نماذج متقدمة للذكاء الاصطناعي، وإنتاج الرقائق الإلكترونية، وإدارة مراكز البيانات العملاقة، وتحليل البيانات الضخمة، أصبحت جميعها مؤشرات جديدة للقوة الدولية.

ويكمن البعد الجيوسياسي للذكاء الاصطناعي في أنه لا يعتمد على البرمجيات وحدها، وإنما يقوم على منظومة كاملة تشمل الطاقة، والمعادن النادرة، وسلاسل الإمداد، والكفاءات البشرية، والبنية التحتية الرقمية، والتمويل، والتعليم، والبحث العلمي.

ولهذا السبب، فإن التنافس على الذكاء الاصطناعي هو في جوهره تنافس على السيطرة على شروط إنتاج المعرفة المستقبلية؛ فالدولة التي تسيطر على البنية الأساسية لهذا القطاع لا تمتلك فقط ميزة اقتصادية، وإنما تكتسب أيضًا تفوقًا عسكريًّا واستخباراتيًّا وصناعيًّا قد يمتد أثره عقودًا.

البيانات: النفط الجديد أم مورد مختلف؟

كثيرًا ما تُوصف البيانات بأنها "نفط القرن الحادي والعشرين"، لكن هذا التشبيه، رغم جاذبيته، يبقى محدودًا؛ فالنفط مورد يُستهلك عند استخدامه. أما البيانات، فتزداد قيمتها كلما أُعيد تحليلها وربطها ببيانات أخرى. كما أن قيمتها لا تكمن في امتلاكها فقط، وإنما في القدرة على معالجتها وتحويلها إلى معرفة قابلة لاتخاذ القرار.

ومن هنا، أصبحت البيانات موردًا استراتيجيًّا تتنافس الدول على حمايته وتنظيمه واستثماره، سواء في الاقتصاد، أو الأمن، أو الصحة، أو الدفاع، أو البحث العلمي. ولذلك، لم يعد السؤال: مَن يملك البيانات؟ وإنما أصبح: مَن يستطيع تحويل البيانات إلى تفوق استراتيجي؟

البنية التحتية الرقمية: الجغرافيا الجديدة

رغم أن الاقتصاد الرقمي يبدو افتراضيًّا، فإنه يعتمد في الواقع على بنية جغرافية معقدة للغاية؛ فالكابلات البحرية التي تنقل معظم حركة الإنترنت العالمية تمتد آلاف الكيلومترات تحت المحيطات، ومراكز البيانات تحتاج إلى أراضٍ واسعة وطاقة مستقرة وتبريد مستمر، والأقمار الاصطناعية تتحكم في الملاحة والاتصالات والتوقيت العالمي، فيما تعتمد شبكات الذكاء الاصطناعي على محطات كهرباء عملاقة ومراكز حوسبة فائقة.

يعني ذلك أن العالم الرقمي لم يلغِ الجغرافيا، وإنما أعاد إنتاجها في صورة أكثر تعقيدًا؛ ولهذا أصبحت حماية الكابلات البحرية، ومحطات الاتصالات، والأقمار الاصطناعية، ومراكز البيانات، جزءًا من الأمن القومي للدول؛ لأنها تمثل البنية الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الحديث.

التكنولوجيا والسيادة

أحد أهم التحولات في الفكر الجيوسياسي المعاصر هو عودة مفهوم السيادة التقنية؛ فلم تعد الدولة تُقاس فقط بقدرتها على حماية حدودها، وإنما أيضًا بقدرتها على إنتاج التكنولوجيا التي تعتمد عليها. وقد كشفت الأزمات الأخيرة، ولا سيما أزمة الرقائق الإلكترونية، أن الاعتماد الكامل على الخارج في القطاعات التكنولوجية الحساسة قد يتحول إلى مصدر ضعف استراتيجي.

ولهذا، بدأت كثير من الدول تستثمر بصورة كبيرة في بناء صناعاتها الرقمية، وتشجيع البحث العلمي، وتقليل اعتمادها على الموردين الخارجيين في المجالات الحيوية. إن السيادة لم تعد تقتصر على الأرض، وإنما أصبحت تشمل أيضًا البرمجيات، والمعايير الرقمية، والخوارزميات، والبنية السحابية، والذكاء الاصطناعي.

2. المناخ بوصفه قضية جيوسياسية

ظل تغير المناخ، لعقود طويلة، يُنظر إليه باعتباره قضية بيئية أو علمية، لكن هذا التصور تغير بصورة جذرية؛ فالتغيرات المناخية أصبحت تؤثر مباشرة في الأمن الغذائي، والهجرة، والاستقرار السياسي، وإدارة المياه، والصحة العامة، والطاقة، وحتى النزاعات المسلحة. فالجفاف الممتد قد يؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي، ومن ثم إلى ارتفاع أسعار الغذاء، وزيادة الضغوط الاجتماعية، وتفاقم الهجرة، وهو ما قد يتحول في النهاية إلى أزمة أمنية. وبذلك، لم يعد المناخ قضية منفصلة عن الجيوسياسة، وإنما أصبح أحد محدداتها الرئيسية.

الموارد الطبيعية في عصر المناخ

أدى التحول نحو الاقتصاد الأخضر إلى إعادة تعريف القيمة الاستراتيجية للموارد الطبيعية؛ فإذا كان النفط والغاز يمثلان محور المنافسة خلال القرن العشرين، فإن القرن الحادي والعشرين يشهد تصاعد أهمية الليثيوم، والكوبالت، والنيكل، والعناصر الأرضية النادرة، باعتبارها المواد الأساسية لصناعة البطاريات، والسيارات الكهربائية، والطاقة المتجددة، والرقائق الإلكترونية.

ومن هنا، فإن الانتقال الطاقي لا ينهي الجيوسياسة، وإنما يعيد تشكيلها؛ فالاعتماد على نوع جديد من الموارد يعني أيضًا إعادة توزيع مراكز القوة، وظهور منافسات جديدة حول التعدين، وسلاسل الإمداد، والتكنولوجيا الصناعية.

المياه والأمن

تزداد أهمية المياه بوصفها أحد الموارد الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين؛ فالنمو السكاني، والتغير المناخي، وزيادة الطلب على الغذاء والطاقة، جميعها عوامل تجعل إدارة الموارد المائية قضية أمن قومي في عدد متزايد من الدول.

ولا يتعلق الأمر فقط بإمكانية اندلاع نزاعات حول المياه، وإنما أيضًا بقدرة الدول على التعاون في إدارتها بصورة مستدامة؛ ولهذا أصبحت الأحواض النهرية المشتركة، والسدود الكبرى، وتحلية المياه، وإعادة الاستخدام، جزءًا من الحسابات الجيوسياسية الحديثة.

3. الفضاء الخارجي يعود إلى الجيوسياسة

كان الفضاء الخارجي، خلال العقود الأولى من عصر الفضاء، رمزًا للتقدم العلمي، لكنه أصبح اليوم ساحة استراتيجية بامتياز؛ فمعظم الأنشطة الاقتصادية والعسكرية الحديثة تعتمد بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الأقمار الاصطناعية. فالملاحة الجوية والبحرية، والاتصالات، والتنبؤات الجوية، والخرائط الرقمية، وإدارة الكوارث، والعمليات العسكرية، جميعها تعتمد على البنية الفضائية. ولهذا، فإن السيطرة على الفضاء لم تعد تعني فقط إطلاق الأقمار الاصطناعية، وإنما تشمل أيضًا حماية تلك المنظومات، وتطوير وسائل الدفاع عنها، وإدارة الحطام الفضائي، ووضع القواعد القانونية المنظمة لهذا المجال.

هل أصبحت الشركات فاعلًا جيوسياسيًّا؟

من أبرز الظواهر الجديدة أن الشركات الكبرى أصبحت تؤدي أدوارًا كانت حكرًا على الدول؛ فبعض الشركات تمتلك بنى تحتية رقمية يستخدمها مليارات البشر، وتدير شبكات اتصالات عالمية، وتشارك في إطلاق الأقمار الاصطناعية، وتستثمر في الذكاء الاصطناعي، وتؤثر في الأمن السيبراني العالمي. ولا يعني ذلك أن الشركات أصبحت بديلًا عن الدولة، لكنها أصبحت جزءًا من البيئة الجيوسياسية، بحيث لم يعد من الممكن تحليل توزيع القوة العالمية من دون أخذها في الحسبان. إن العلاقة بين الدولة والشركات أصبحت علاقة شراكة وتنافس في آن واحد، حيث تحتاج كل منهما إلى الأخرى، فيما تسعى كل منهما أيضًا إلى حماية استقلالها ومصالحها.

نحو جيوسياسة متعددة الطبقات

تكشف التحولات السابقة أن الجيوسياسة المعاصرة لم تعد علمًا لدراسة الأرض وحدها، وإنما أصبحت علمًا لدراسة تفاعل الطبقات المختلفة للقوة؛ فالأرض لاتزال مهمة، لكنها أصبحت مرتبطة بالفضاء، والبحر، والفضاء السيبراني، والاقتصاد الرقمي، والمناخ، والذكاء الاصطناعي، وسلاسل الإمداد العالمية. إن القوة اليوم تنتقل عبر الكابلات البحرية بقدر ما تنتقل عبر الأساطيل، وتُبنى داخل مراكز البيانات بقدر ما تُبنى داخل المصانع، وتُمارس من خلال الخوارزميات بقدر ما تُمارس عبر الدبلوماسية أو الجيوش.

ولهذا، فإن الجيوسياسة في القرن الحادي والعشرين لم تعد مجرد دراسة للصراع على المكان، وإنما أصبحت دراسة للصراع على التحكم في النظم التي تجعل المكان منتجًا للقوة. فالسؤال لم يعد فقط: مَن يسيطر على الأرض؟ وإنما أصبح أيضًا: مَن يحدد المعايير التقنية؟ ومَن يتحكم في البيانات؟ ومَن يضمن أمن البنية الرقمية؟ ومَن يمتلك القدرة على إدارة التحولات المناخية؟ ومَن يقود الثورة التكنولوجية القادمة؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة هي التي ستحدد مكانة الدول في النظام الدولي خلال العقود المقبلة؛ لأن القوة لم تعد تتوزع على سطح الأرض وحده، وإنما أصبحت موزعة بين الأرض، والبحر، والفضاء، والبيانات، والمناخ، والذكاء الاصطناعي، في منظومة مترابطة تعيد تعريف معنى السيادة والأمن والنفوذ في القرن الحادي والعشرين.

خاتمة: نحو عدسات جديدة لفهم عالم مرتفع المخاطر

تكشف القراءة المتأنية لمحاور هذا الملف أن قيمته لا تكمن في تقديم تعريف جديد للجيوسياسة، أو في اقتراح نظرية بديلة للعلاقات الدولية، بقدر ما تكمن في إعادة تشكيل زاوية النظر إلى العالم؛ فهو لا يدعو إلى استبدال إطار نظري بآخر، وإنما يدعو إلى مراجعة الأدوات التحليلية نفسها التي اعتدنا استخدامها لفهم البيئة الدولية. لقد أصبح العالم أكثر تعقيدًا من أن يُقرأ من خلال تفسير واحد أو منطق أحادي؛ إذ تتداخل فيه مستويات القوة، وتتقاطع الفضاءات المادية والرقمية، وتتفاعل الجغرافيا مع التكنولوجيا، والاقتصاد مع الأمن، والهوية مع الإدراك، والمناخ مع الاستراتيجية، ضمن شبكة من العلاقات المتبادلة التي تجعل كل ظاهرة جزءًا من منظومة أوسع.

ولعل السمة الأبرز التي تميز اللحظة الدولية الراهنة ليست تعدد الأزمات في حد ذاتها، وإنما الترابط البنيوي بينها؛ فالحروب لم تعد نزاعات عسكرية معزولة، وإنما أصبحت تتقاطع مع أسواق الطاقة، وسلاسل الإمداد، والهجمات السيبرانية، والذكاء الاصطناعي، والمنافسة على أشباه الموصلات، والصراع على البيانات، والتغير المناخي، والتحولات الديمغرافية، والسرديات الإعلامية. ولم يعد بالإمكان فهم أي أزمة من خلال متغير واحد؛ لأن كل أزمة أصبحت نقطة التقاء لسلسلة من التفاعلات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والاجتماعية. ومن هنا، لم تعد الجيوسياسة مجرد دراسة للصراع على الأرض أو للحدود بين الدول، وإنما أصبحت إطارًا لفهم تعقيد النظام العالمي، وكيفية تشكل القوة داخله.

ويكشف هذا التحول أيضًا نهاية مرحلة طويلة هيمنت فيها التفسيرات الأحادية على التفكير الاستراتيجي؛ فقد اعتاد الباحثون، خلال القرن العشرين، البحث عن متغير مهيمن يفسر النظام الدولي. فتارة، كان الاقتصاد هو المفتاح، وتارة أخرى الأيديولوجيا، ثم القوة العسكرية، أو العولمة، أو الديمقراطية الليبرالية. أما اليوم، فلم يعد أي من هذه المتغيرات قادرًا بمفرده على تفسير الواقع؛ فالاقتصاد لا يعمل بمعزل عن الأمن، والتكنولوجيا لم تعد منفصلة عن السياسة، والجغرافيا تجاوزت اليابسة والبحار لتشمل الفضاءين الرقمي والمداري، والقانون الدولي يتفاعل باستمرار مع موازين القوة. كما أن العواطف الجماعية والهويات السياسية أصبحتا تؤثران في صناعة القرار بقدر ما تؤثر الحسابات العقلانية. ولم يصبح العالم أكثر تعقيدًا فحسب، وإنما أصبح أيضًا أقل قابلية للاختزال في نموذج تفسيري واحد.

وفي الوقت نفسه، تغير مفهوم القوة ذاته؛ فلم تعد القوة العسكرية، رغم استمرار أهميتها، كافية لضمان النفوذ، كما لم تعد القوة الاقتصادية قادرة على إنتاج المكانة الدولية إذا لم تقترن بالقدرة التكنولوجية، ولم تعد التكنولوجيا تمنح التفوق الاستراتيجي إذا كانت تعتمد بالكامل على الخارج. كذلك، فإن الموارد الطبيعية لم تعد تضمن النفوذ في غياب مؤسسات قادرة على تحويلها إلى قدرة مستدامة. لقد أصبحت القوة منظومة مركبة تتفاعل فيها القدرات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والمعرفية والمؤسسية والدبلوماسية والإدراكية، إلى جانب القدرة على الصمود، والابتكار، وبناء التحالفات. ولم تعد هذه العناصر تعمل بصورة منفصلة، وإنما أصبح ضعف أحدها ينعكس على بقية المكونات؛ لأن القوة في القرن الحادي والعشرين أصبحت شبكة مترابطة أكثر منها مجموعة من الموارد المستقلة.

وفي هذا السياق، أثبتت التطورات الأخيرة أن الدولة لم تتراجع كما كان يُتوقع في ذروة العولمة، وإنما استعادت مكانتها بوصفها الفاعل المركزي في النظام الدولي، وإنْ كان بصورة مختلفة عما كانت عليه في القرن العشرين. فالدولة المعاصرة لم تعد مسؤولة فقط عن حماية الحدود، وإنما عن حماية الفضاء السيبراني، والبيانات الوطنية، وأمن الطاقة والغذاء، وإدارة المخاطر المناخية، وتطوير التكنولوجيا، وبناء القاعدة الصناعية، وتأمين البنية التحتية الرقمية، وتنظيم العلاقة مع الشركات التكنولوجية العملاقة. لقد أصبحت أقل احتكارًا لمصادر القوة، لكنها أكثر مسؤولية عن تنسيقها وإدارتها ضمن منظومة شديدة التعقيد.

وانعكس هذا التحول على مفهوم الأمن نفسه؛ فبعد أن كان يُختزل تقليديًّا في حماية الإقليم من العدوان الخارجي، أصبح اليوم مفهومًا متعدد الأبعاد يشمل الأمن الاقتصادي، والغذائي، والصحي، والسيبراني، والبيئي، والمعرفي، والتكنولوجي، وأمن سلاسل الإمداد والبنية الرقمية. ولم تعد التهديدات العسكرية سوى جزء من منظومة أشمل من المخاطر التي تتطلب أدوات استجابة أكثر تنوعًا، وتعاونًا يتجاوز المؤسسات العسكرية إلى الاقتصاد، والبحث العلمي، والابتكار، وإدارة التكنولوجيا.

ومن المفارقات اللافتة للنظر أن الثورة الرقمية، التي توقع كثيرون أن تؤدي إلى تراجع أهمية الجغرافيا، أعادت الاعتبار إليها بصورة غير مسبوقة؛ فالاقتصاد الرقمي يقوم على كابلات بحرية، ومراكز بيانات، ومحطات طاقة، ومعادن نادرة، وأقمار اصطناعية، وممرات بحرية، وسلاسل إمداد عالمية؛ أي إن العالم الافتراضي نفسه يستند إلى بنية جغرافية مادية شديدة التعقيد. ولذلك، لم تختفِ الجغرافيا، وإنما اتسع معناها، لتشمل اليابسة والبحار والفضاء، والفضاء السيبراني والبنية الرقمية، والفضاء المعلوماتي، وأصبحت الجيوسياسة معنية بتحليل التفاعل بين هذه المستويات جميعًا داخل منظومة واحدة.

ومن هنا، تنبع الحاجة إلى عدسات تحليلية جديدة؛ فالأدوات التي نجحت في تفسير عالم الأمس لم تعد كافية لفهم عالم اليوم؛ لأن النماذج التي تفصل بين السياسة والاقتصاد، أو بين الأمن والتكنولوجيا، أو بين الجغرافيا والثقافة، أصبحت عاجزة عن تفسير الظواهر المعاصرة. إننا نعيش في عالم تتداخل فيه القوة الصلبة مع القوة الناعمة، والردع العسكري مع السيطرة الرقمية، والاقتصاد مع الأمن، والتكنولوجيا مع السيادة، والهوية مع الجغرافيا، والعاطفة مع القرار السياسي. ولذلك، فإن التحليل الجيوسياسي لم يعد قادرًا على الاكتفاء بتخصص واحد، وإنما أصبح يحتاج إلى مقاربة متعددة الاختصاصات تجمع بين العلاقات

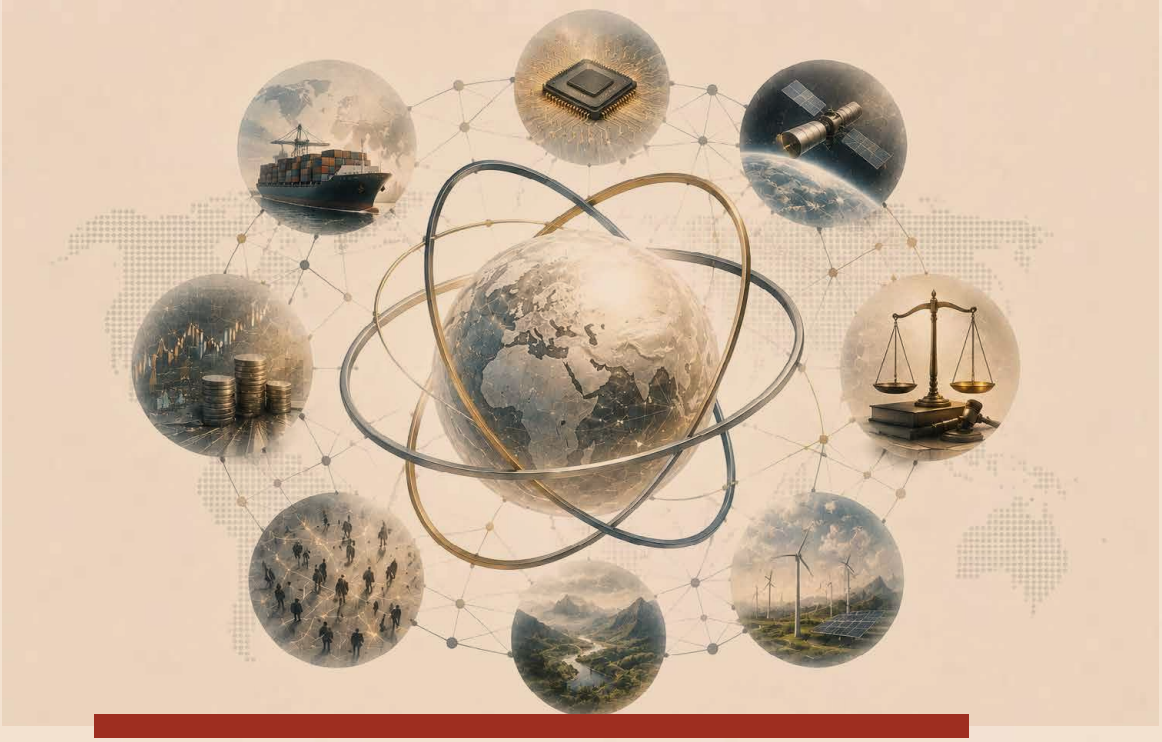

الدولية، والاقتصاد السياسي، والجغرافيا، والقانون، وعلم النفس السياسي، ودراسات التكنولوجيا، وتحليل البيانات، والدراسات البيئية. ولن يكون المستقبل من نصيب التخصصات المنعزلة، وإنما من نصيب المناهج القادرة على بناء جسور معرفية بين هذه الحقول المختلفة.

وتقودنا هذه الرؤية إلى تحول أعمق، يتمثل في الانتقال من التفكير في إدارة الأزمات إلى التفكير في إدارة التعقيد؛ فالمسألة لم تعد تقتصر على احتواء أزمة بعينها، وإنما على فهم كيفية تفاعل الأزمات المختلفة، وإعادة إنتاج بعضها بعضًا. فالأزمة الاقتصادية قد تتحول إلى أزمة سياسية، والأزمة البيئية إلى أزمة أمنية، والأزمة الرقمية إلى أزمة سيادية، والنزاع العسكري إلى أزمة غذائية عالمية. ومن ثم، فإن النجاح الاستراتيجي في المستقبل لن يعتمد فقط على سرعة الاستجابة، وإنما على القدرة على استشراف الروابط الخفية بين الأزمات قبل أن تتداخل وتتحول إلى أزمات مركبة يصعب احتواؤها.

وأخيرًا، فإن أهم ما يجب الاحتفاظ به بعد هذه القراءة هو أن الجيوسياسة ليست خطابًا للتشاؤم، ولا نظرية لتبرير الحروب، ولا علمًا يقوم على افتراض حتمية الصدام، فقيمتها الحقيقية تكمن في أنها توسع مساحة الفهم، ومن ثم توسع مساحة الاختيار؛ إذ تساعد صانع القرار على إدراك القيود التي تفرضها الجغرافيا، والاقتصاد، والتكنولوجيا، وموازين القوة، لكنها تبرز أيضًا أن هذه القيود لا تلغي دور الإرادة السياسية، والمؤسسات، والدبلوماسية، والابتكار، وبناء الثقة. وكلما كان فهم البيئة الاستراتيجية أكثر عمقًا، أصبحت القرارات أكثر عقلانية، وقلّت احتمالات سوء التقدير، وازدادت فرص تبني سياسات وقائية بدلًا من الاكتفاء بردود الفعل.

وبهذا المعنى، تصبح الجيوسياسة علمًا لإدارة الإمكانات قبل أن تكون علمًا لإدارة الصراعات؛ فهي لا تنكر استمرار المنافسة بين الدول، لكنها ترفض اختزالها في منطق المواجهة الحتمية، وتؤكد أن هذه المنافسة يمكن تنظيمها عبر المؤسسات، والقانون الدولي، والدبلوماسية، وإدارة الاعتماد المتبادل، وتطوير آليات التعاون في القضايا العابرة للحدود. إن عالم القرن الحادي والعشرين، بكل ما يحمله من تعقيد، لا يحتاج إلى قوة أكبر فحسب، وإنما إلى قدرة تحليلية أكثر عمقًا وتركيبًا؛ قدرة تجمع بين الخرائط والبيانات، وبين التاريخ والاستشراف، وبين الجغرافيا والذكاء الاصطناعي، وبين الأمن والتنمية، وبين الواقعية السياسية والمسؤولية الإنسانية. وعند هذه النقطة تحديدًا، تتجاوز الجيوسياسة كونها أداة لتفسير العالم، لتصبح أداة للإسهام في توجيه مساراته، حيث تتحول المعرفة إلى أحد أهم شروط بناء السلام بقدر ما هي أحد أهم مصادر القوة.

انضم إلينا
JOIN US

TRENDS GROUP
مجموعة تـــرينـــدز